

جمهورية مصر العربية مجلس
النواب الأمانة العامة

دستور
جمهورية مصر العربية(*)

إبريل 2019

(*) معدّل طبقاً للاستفتاء على تعديل الدستور الذي أجرى بالخارج أيام: 19، 20، 21، وبالدخل أيام: 20، 21، 22 من إبريل سنة

اللجنة العليا للانتخابات

قرار اللجنة العليا للانتخابات رقم 7 لسنة 2014

بشأن إعلان نتيجة الاستفتاء على مشروع التعديلات الدستورية على الدستور الصادر سنة 2012

الذى أجري يومى 14، 2014/1/15

اللجنة العليا للانتخابات

بعد الطالع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو 2013 ؛

وعلى القانون رقم 73 لسنة 1956 بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم 586 لسنة 2013 بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات ؛ وعلى قرار رئيس

الجمهورية رقم 678 لسنة 2013 بدعوة الناخبين إلباء الرأى فى الاستفتاء على مشروع

التعديلات الدستورية على الدستور الصادر سنة 2012؛

قررت :

(المادة الأولى)

تعلن نتيجة الاستفتاء على مشروع التعديلات الدستورية والذى أجري يومى 14، 2014/1/15 بنا ٭

على قرار رئيس الجمهورية رقم 678 لسنة 2013 بدعوة الناخبين للاستفتاء وذلك للمصريين بداخل

البلاد وخارجها على النحو التالى :

1- جملة الناخبين المدعوين للاستفتاء 53.423.485 ناخبًا متضمنًا قاعدة بيانات المصريين بالخارج.

2- جملة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم 20.613.677 ناخبًا.

3- جملة الأصوات الصحيحة 20.366.730 صوتًا.

4- جملة الأصوات الباطلة 246.947 صوتًا.

5- النسبة المئوية للحاضرين 38.6%.

6- جملة المصوتين بنعم 19.985.389 ناخبًا.

بنسبة مئوية 98.1%

7- جملة المصوتين بال 381.341 ناخبًا.

بنسبة مئوية 1.9%

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية.

صدر فى 2014/1/18

رئيس اللجنة العليا للانتخابات

المستشار/ نبيل صليب عوض هلا

الهيئة الوطنية للانتخابات

ق ر الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 38 لسنة 2019

بإعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور

رئيس الهيئة

بعد الطالع على الدستور ؛

وعلى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم 45 لسنة 2014 ؛

وعلى القانون رقم 198 لسنة 2017 فى شأن الهيئة الوطنية للانتخابات ؛ وعلى كتاب السيد

رئيس الجمهورية المؤرخ 17/4/2019 والمرفق به قرار مجلس

النواب بتعديل بعض أحكام الدستور والصادر بجلسته المعقودة بتاريخ 16/4/2019؛

وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 26 لسنة 2019 بدعوة الناخبين للاستفتاء

على تعديل بعض مواد الدستور ؛

وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 27 لسنة 2019 بشأن الجدول الإجرائى

والزمنى للاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بجلسته المعقودة بتاريخ

. 23/4/2019

ق ر ر :

(المادة الأولى)

تعلن نتيجة الاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور والذي أجرى خارج البالد أيام الجمعة والسبت والأحد
19 ، 20 ، 21/4/2019 ، وأجرى داخل البالد أيام السبت

والأحد والثنين 20 ، 21 ، 22/4/2019 على النحو التالى :

جملة الناخبين المدعوين للاستفتاء : 61.344.503 ناخباً .

جملة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم : 27.193.593 ناخباً بنسبة (44.33%) .

جملة الأصوات الصحيحة : 26.362.421 صوتاً بنسبة (96.94%) .

جملة الأصوات الباطلة : 831.172 صوتاً بنسبة (3.06%) .

جملة المصوتين بالموافقة : 23.416.741 ناخباً بنسبة (88.83%) .

جملة المصوتين بعدم الموافقة : 2.945.680 ناخباً بنسبة (11.17%) .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر في 23/4/2019

رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات القاضي/

الشيخ إبراهيم نائب رئيس محكمة

النقض

بسم هلا الرحمن الرحيم

هذا دستورنا

مصر هبة النيل للمصريين، وهبة المصريين للإنسانية.
مصر العربية بعقريّة موقعها وتاريخها قلب العالم كله، فهي ملتقى حضاراته وثقافته،
ومفترق طرق مواصلاته البحرية واتصالاته، وهي
رأس أفريقيا المطل على المتوسط، ومصب أعظم أنهارها: النيل.
هذه مصر، وطن خالد للمصريين، ورسالة سالم ومحبة لكل
الشعوب.

في مطلع التاريخ، الح فجر الضمير الإنساني وتجلّى في قلوب
أجدادنا العظام فاتحدت إرادتهم الخيرة، وأسسوا أول دولة مركزية،
ضبطت ونظمت حياة المصريين على ضفاف النيل، وأبدعوا أروع آيات
الحضارة، وتطلعت قلوبهم إلى السماء قبل أن تعرف الأرض الأديان
السماوية الثالثة.

مصر مهد الدين، وراية مجد الأديان السماوية.
في أرضها شب كليم هلا موسى عليه السالم، وتجلّى له النور الإلهي،
وتنزلت عليه الرسالة في طور سينين.
وعلى أرضها احتضن المصريون السيدة العذراء ووليدها، ثم قدموا
آلف الشهداء دفاعا عن كنيسة السيد المسيح عليه السالم.
وحين بُعث خاتم المرسلين سيدنا محمد عليه الصالة والسالم، للناس
كافة، ليتم مكارم الخلق، انفتحت قلوبنا وعقولنا لنور الإسلام، فكنا
خير أجناد الأرض جهادا في سبيل هلا، ونشرنا رسالة الحق وعلوم الدين
في العالمين.

هذه مصر وطن نعيش فيه ويعيش فيها.

وفى العصر الحديث، استنارت العقول، وبلغت الإنسانية رشدًا،
وتقدمت أمم وشعوب على طريق العلم، رافعة رايات الحرية والمساواة، وأسس محمد
على الدولة المصرية الحديثة، وعمادها جيش وطنى، ودعا
ابن الأزهر رفاة أن يكون الوطن "محال للسعادة المشتركة بين بنيه"،
وجاهدنا نحن المصريين للحاق بركب التقدم، وقدمنا الشهداء
والتضحيات، فى العديد من الهبات والانتفاضات والثورات، حتى انتصر
جيشنا الوطنى لإرادة الشعبىة الجارفة فى ثورة " ٢٥ يناير - ٣٠
يونيو" التى دعت إلى العيش بحرية وكرامة إنسانية تحت ظلال العدالة
الجماعية، واستعادت للوطن إرادته المستقلة.

هذه الثورة امتداد لمسيرة نضال وطنى كان من أبرز رموزه أحمد
عرابى، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، وتتويج لثورتين عظيمتين فى
تاريخنا الحديث:

ثورة ١٩١٩ التى أزاحت الحماية البريطانية عن كاهل مصر
والمصريين، وأرست مبدأ المواطنة والمساواة بين أبناء الجماعة
الوطنية، وسعى زعيمها سعد زغلول وخليفته مصطفى النحاس على
طريق الديمقراطية، مؤكدين أن "الحق فوق القوة، والأمة فوق
الحكومة"، ووضع طلعت حرب خالها حجر الأساس للاقتصاد
الوطنى.

وثورة " ٢٣ يوليو ١٩٥٢ " التى قادها الزعيم الخالد جمال عبد
الناصر، واحتضنتها الإرادة الشعبىة، فتحقق حلم الأجيال فى الجلاء
والاستقلال، وأكدت مصر انتماءها العربى وانفتحت على قارتها
الأفريقية، والعالم الإسلامى، وساندت حركات التحرير عبر القارات،
وسارت بخطى ثابتة على طريق التنمية والعدالة الجماعية.

هذه الثورة امتداد للمسيرة الثورية للوطنية المصرية، وتؤكد للعروة الوثقى بين الشعب المصري وجيشه الوطني، الذى حمل أمانة ومسئولية حماية الوطن، والتي حققنا بفضلها الانتصار فى معاركنا الكبرى، من دحر العدوان الثالث عام ١٩٥٦، إلى هزيمة الهزيمة بنصر أكتوبر المجيد الذى منح للرئيس أنور السادات مكانة خاصة فى تاريخنا القريب.

وثورة ٢٥ يناير- ٣٠ يونيو، فريدة بين الثورات الكبرى فى تاريخ الإنسانية، بكثافة المشاركة الشعبية التى قدرت بعشرات المالىين، وبدور بارز لشباب متطلع لمستقبل مشرق، وبتجاوز الجماهير للطبقات والأيديولوجيات نحو أفاق وطنية وإنسانية أكثر رحابة، وبحماية جيش الشعب لإرادة الشعبية وبمباركة الأزهر الشريف والكنيسة الوطنية لها، وهى أيضاً فريدة بسلميتها وبطموحها أن تحقق الحرية والعدالة الاجتماعية معاً.

هذه الثورة إشارة وبشارة، إشارة إلى ماض ما زال حاضراً، وبشارة بمستقبل تتطلع إليه الإنسانية كلها.

فالعالم الآن يوشك أن يطوى الصفحات الأخيرة من العصر الذى مزقته صراعات المصالح بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب، واشتعلت فيه النزاعات والحروب، بين الطبقات والشعوب، وزادت المخاطر التى تهدد الوجود الإنسانى، وتهدد الحياة على الأرض التى استخلفنا هلاً عليها، وتأمل الإنسانية أن تنتقل من عصر الرشد إلى عصر الحكمة، لنبنى عالماً إنسانياً جديداً تسوده الحقيقة والعدل، وتصان فيه الحريات وحقوق الإنسان، ونحن المصريين نرى فى ثورتنا عودة إسهامنا فى كتابة تاريخ جديد للإنسانية.

نحن نؤمن أننا قادرون أن نستلهم الماضي وأن نستنهض الحاضر،
وأن نشق الطريق إلى المستقبل. قادرون أن نهض بالوطن وينهض بنا.
نحن نؤمن بأن لكل مواطن الحق بالعيش على أرض هذا الوطن في أمن
وأمان، وأن لكل مواطن حقاً في يومه وفي غده.

نحن نؤمن بالديمقراطية طريقاً ومستقبلاً وأسلوب حياة، وبالتعددية
السياسية، وبالتداول السلمي للسلطة، ونؤكد حق الشعب في صنع
مستقبله، هو - وحده - مصدر السلطات، الحرية والكرامة الإنسانية
والعدالة الاجتماعية حق لكل مواطن، ولنا وأجيالنا القادمة - السيادة في
وطن سيد.

نحن الآن نكتب دستوراً يجسد حلم الأجيال بمجتمع مزدهر متلاحم،
ودولة عادلة تحقق طموحات اليوم والغد للفرد والمجتمع.
نحن - الآن - نكتب دستوراً يستكمل بناء دولة ديمقراطية حديثة،
حكومتها مدنية.

نكتب دستوراً نغلق به الباب أمام أي فساد وأي استبداد، ونعالج فيه
جراح الماضي من زمن الفالح الفصيح القديم، وحتى ضحايا الإهمال
وشهداء الثورة في زماننا، ونرفع الظلم عن شعبنا الذي عانى طويلاً.

نكتب دستوراً يؤكد أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس
للتشريع، وأن المرجع في تفسيرها هو ما تضمنه مجموع أحكام المحكمة
الدستورية العليا في ذلك الشأن(*) .

(*) يتم إيداع الأحكام في المضابط.

نكتب دستوراً
العالمى لحقوق الإنسان الذى شاركنا فى صياغته ووافقنا عليه.
يقف أمامنا طريق المستقبل، ويتسق مع العالان

نكتب دستوراً
يهدد وحدتنا الوطنية.
يصون حرياتنا، ويحمى الوطن من كل ما يهدده أو

نكتب دستوراً
يحق المساواة بيننا فى الحقوق والواجبات دون أى
تمييز.

نحن المواطنات والمواطنين، نحن الشعب المصرى، السيد فى
الوطن السيد، هذه إرادتنا، وهذا دستور ثورتنا.

هذا دستورنا.

الباب الأول

الدولة

مادة (1)

جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة ال تقبل التجزئة،
وال ينزل عن شئ منها، نظامها جمهورى ديمقراطى، يقوم على أساس
المواطنة وسيادة القانون.

الشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تكاملها
ووحدها، ومصر جزء من العالم الإسلامى، تنتمى إلى القارة الإفريقية،
وتعتز بامتدادها الآسيوى، وتسهم فى بناء الحضارة الإنسانية.

مادة (2)

الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة
الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع.

مادة (3)

مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسى
للتشريعات المن أظة أحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار
قياداتهم الروحية.

مادة (4)

السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات،
ويصون وحدته الوطنية التى تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ
الفرص بين جميع المواطنين، وذلك على الوجه المبين فى الدستور.

مادة (5)

يقوم النظام السياسي على أساس التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتالزم المسؤولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، على الوجه المبين في الدستور.

مادة (6)

الجنسية حق لمن يولد ألب مصري أو أُم مصرية، وألّعتراف القانوني به ومنحه أوراقاً رسمية تثبت بياناته الشخصية، حق يكفله القانون وينظمه. يحدد القانون شروط اكتساب الجنسية.

الباب الثانى

المقومات الأساسية للمجتمع

الفصل الأول

المقومات الاجتماعية

مادة (7)

الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شؤونه، وهو المرجع الأساسى فى العلوم الدينية والشئون الإسلامية، ويتولى مسؤولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية فى مصر والعالم.

وتلتزم الدولة بتوفير العتادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه. وشيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل، وينظم القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء.

مادة (8)

يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى. وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعى، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (9) ة

تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز.

مادة (10)

الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها.

مادة (11)

تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور.

وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها.

وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل.

كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسننة والنساء الأشد احتياجاً.

مادة (12)

العمل حق، وواجب، وشرف تكفله الدولة. وال يجوز إلزام أى مواطن بالعمل جبراً، إل بمقتضى قانون، وأداء خدمة عامة، لمدة محددة، وبمقابل عادل، ودون إخلال بالحقوق الأساسية للمكلفين بالعمل.

مادة (13)

تلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال، وتعمل على بناء علاقات عمل متوازنة بين طرفى العملية الإنتاجية، وتكفل سبل التفاوض الجماعى، وتعمل على حماية العمال من مخاطر العمل وتوافر شروط الأمن والسلامة والصحة المهنية، ويحظر فصلهم تعسفياً، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (14)

الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة، ودون محاباة أو وساطة، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حقوقهم وحمايتهم، وقيامهم بأداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب، والى يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبى، إل فى الأحوال التى يحددها القانون.

مادة (15)

الإضراب السلمى حق ينظمه القانون.

مادة (16)

تلتزم الدولة بتكريم شهداء الوطن، ورعاية مصابى الثورة، والمحاربين القدماء والمصابين، وأسر المفقودين فى الحرب وما فى حكمها، ومصابى العمليات الأمنية، وأزواجهم وأوالدهم ووالديهم، وتعمل على توفير فرص العمل لهم، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

وتشجع الدولة مساهمة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق هذه الأهداف.

هـ

مادة (17)

تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعى.

ولكل مواطن
الاجتماعى، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادراً على إعالة نفسه وأسرته، وفى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة.

وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفالحين، والعمال
الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة، وفقاً للقانون.

وأموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة، تتمتع بجميع أوجه وأشكال الحماية
المقررة لأموال العامة، وهى وعوائدها حق للمستفيدين
منها، وتستثمر استثماراً آمناً، وتديرها هيئة مستقلة، وفقاً للقانون.

وتتضمن الدولة أموال التأمينات والمعاشات.

مادة (18)

لكل مواطن الحق فى الصحة وفى
الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً
لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية
العامة التى تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها
وانتشارها الجغرافى العادل.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للصحة ال تقل
عن ٣ ٪ من الناتج القومى الإجمالى
تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع
المعدالت العالمية.

وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحى شامل لجميع المصريين يغطى كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين فى اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدالت دخولهم.

ويجزم المتناع عن تقديم العالج بأشكاله المختلفة لكل إنسان فى حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة.

وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين فى القطاع الصحى.

وتخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلى فى خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون.

مادة (19)

التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية.

والتعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة فى مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم ال تقل عن ٤٪ من الناتج القومى الإجمالى، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدالت العالمية.

وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة
والخاصة بالسياسات التعليمية لها.

مادة (20)

تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني
وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقا لمعايير الجودة العالمية، وبما
يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

مادة (21)

تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير
التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم
الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقا للقانون.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي
ال تقل عن ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق
مع المعدلات العالمية.

وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي ال تستهدف
الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة
والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء
هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير
العملية التعليمية والبحثية.

مادة (22) ة

المعلمون، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم، الركيزة الأساسية
للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية
حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه.

مادة (23)

تكفل الدولة حرية البحث العلمى وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومى ال تقل عن ١٪ من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدالت العالمية.

كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلى وإسهام المصريين فى الخارج فى نهضة البحث العلمى.

مادة (24)

اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطنى بكل مراحلها مواد أساسية فى التعليم قبل الجامعى الحكومى والخاص، وتعمل الجامعات على تدريس حقوق الإنسان والقيم والأخلاق المهنية للتخصصات العلمية المختلفة.

مادة (25)

تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين فى جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدنى، وذلك وفق خطة زمنية محددة.

مادة (26)

إنشاء الرتب المدنية محظور.

الفصل الثانى

المقومات الاقتصادية

مادة (27)

يهدف النظام الاقتصادى إلى تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقى لاقتصاد القومى، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر.

ويلتزم النظام الاقتصادى بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة التوازن المالى والتجارى والنظام الضريبى العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف العاملين ويحمى المستهلك.

ويلتزم النظام الاقتصادى اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخل والالتزام بحد أدنى لأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقاً للقانون.

مادة (28)

الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية مقومات أساسية لاقتصاد الوطنى، وتلتزم الدولة بحمايتها، وزيادة تنافسيتها، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، وتعمل على زيادة الإنتاج، وتشجيع التصدير، وتنظيم الاستيراد.

وتولى الدولة اهتماماً خاصاً بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى كافة المجالات، وتعمل على تنظيم القطاع غير الرسمى وتأهيله.

ماد (29) ة

الزراعة مقوم أساسى للاقتصاد الوطنى.

وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم العتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعى والحيوانى، وتشجيع الصناعات التى تقوم عليهما.

وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالتفاه مع الاتحادات والنقابات والجمعيات الزراعية، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضى المستصلحة لصغار الفالحين وشباب الخريجين، وحماية الفالح والعامل الزراعى من الاستغلال، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (30)

تلتزم الدولة بحماية الثروة السمكية وحماية ودعم الصيادين، وتمكينهم من مزاولة أعمالهم دون إلحاق الضرر على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (31)

أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه، على النحو الذي ينظمه القانون.

مادة (32) ة

موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب، تلتزم الدولة بالحفاظ عليها، وُحسين استغلالها، وعدم استنزافها، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها. كما تلتزم الدولة بالعمل على الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة، وتحفيز الاستثمار فيها، وتشجيع البحث العلمي المتعلق بها. وتعمل الدولة على تشجيع تصنيع المواد الأولية، وزيادة قيمتها المضافة وفقاً للجدوى الاقتصادية.

وال يجوز التصرف في أمالك الدولة العامة، ويكون منح حق استغلال الموارد الطبيعية أو التزام المرافق العامة بقانون، ولمدة ال تتجاوز ثلاثين عاماً.

ويكون منح حق استغلال المحاجر والمناجم الصغيرة والمالحات، أو منح التزام المرافق العامة لمدة ال تتجاوز خمسة عشر عاماً بناء على قانون.

ويحدد القانون أحكام التصرف في أمالك الدولة الخاصة، والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك.

مادة (33)

تحمى الدولة الملكية بأنواعها الثلاثة، الملكية العامة، والملكية الخاصة، والملكية التعاونية.

مادة (34)
ة

للملكية العامة حرمة، ال يجوز المساس بها، وحمايتها واجب وفقاً للقانون.

مادة (35)

الملكية الخاصة مصونة، وحق الإرث فيها مكفول، وال يجوز فرض الحراسة عليها إل فى الأحوال المبينة فى القانون، وبحكم قضائى، وال تنزع الملكية إل للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل يدفع مقدّماً وفقاً للقانون.

مادة (36)

تعمل الدولة على تحفيز القطاع الخاص ألداء مسؤوليته الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد الوطنى والمجتمع.

مادة (37)

الملكية التعاونية مصونة، وترعى الدولة التعاونيات، ويكفل القانون حمايتها، ودعمها، ويضمن استقلالها.
وال يجوز حلها أو حل مجالس إدارتها إل بحكم قضائى.

مادة (38)

يهدف النظام الضريبي وغيره من التكاليف العامة إلى تنمية موارد الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية.

ال يكون إنشاء الضرائب العامة، أو تعديلها، أو إلغاؤها، إل بقانون،
وال يجوز الإعفاء منها إل فى الأحوال المبينة فى القانون. وال يجوز
تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب، أو الرسوم، إل فى حدود
القانون.

ويراعى فى فرض الضرائب أن تكون متعددة المصادر. وتكون
الضرائب على دخول الأفراد تصاعدية متعددة الشرائح وفقا لقدراتهم
التكليفية، ويكفل النظام الضريبي تشجيع الأنشطة الاقتصادية كثيفة
العمالة، وتحفيز دورها فى التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

تلتزم الدولة بالارتقاء بالنظام الضريبي، وتبنى النظم الحديثة التى
تحقق الكفاءة واليسر والإحكام فى تحصيل الضرائب. ويحدد القانون
طرق وأدوات تحصيل الضرائب، والرسوم، وأى متحصالت سيادية
أخرى، وما يودع منها فى الخزانة العامة للدولة.

وأداء الضرائب واجب، والتهرب الضريبي جريمة.

مادة (39)

الدخار واجب وطنى
تحميه الدولة وتشجعه، وتضمن المدخرات،
وفقا لما ينظمه القانون.

مادة (40)

المصادرة العامة لأموال محظورة.

وال تجوز المصادرة الخاصة، إل بحكم قضائى.

مادة (41)

تلتزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية وتحسين خصائصها، وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

مادة (42)

يكون للعاملين نصيب في إدارة المشروعات وفي أرباحها، ويلتزمون بتنمية الإنتاج وتنفيذ الخطة في وحداتهم الإنتاجية، وفقاً للقانون. والمحافظة على أدوات الإنتاج واجب وطني.

ويكون تمثيل العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام بنسبة خمسين في المائة من عدد الأعضاء المنتخبين، ويكون تمثيلهم في مجالس إدارات شركات قطاع الأعمال العام وفقاً للقانون.

وينظم القانون تمثيل صغار الفالحين، وصغار الحرفيين، بنسبة لا تقل عن ثمانين في المائة في مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية والحرفية.

مادة (43)

تلتزم الدولة بحماية قناة السويس وتنميتها، والحفاظ عليها بصفاتها ممراً مائياً دولياً مملوكاً لها، كما تلتزم بتنمية قطاع القناة، باعتباره مركزاً اقتصادياً متميزاً.

مادة (44)

تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها. كما تلتزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائي ودعم البحث العلمي فى هذا المجال.

وحق كل مواطن في التمتع بنهر النيل مكفول، ويحظر التعدى على حرمة أو الإضرار بالبيئة النهرية، وتكفل الدولة إزالة ما يقع عليه من تعديات، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (45)

تلتزم الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية.

ويحظر التعدى عليها، أو تلويثها، أو استخدامها فيما يتنافى مع طبيعتها، وحق كل مواطن فى التمتع بها مكفول، كما تكفل الدولة حماية وتنمية المساحة الخضراء فى الحضر، والحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية والسمكية، وحماية المعرض منها للانقراض أو الخطر، والرفق بالحيوان، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (46)

لكل شخص الحق فى بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطنى. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها.

الفصل الثالث المقومات

الثقافية

مادة (47)

تلتزم الدولة بالحفاظ على الهوية الثقافية المصرية بروافدها الحضارية المتنوعة.

مادة (48)

الثقافة حق لكل مواطن، تكفله الدولة وتلتزم بدعمه وبتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لمختلف فئات الشعب، دون تمييز بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافى أو غير ذلك. وتولي اهتماماً خاصاً بالمناطق النائية والفئات الأكثر احتياجاً.

وتشجع الدولة حركة الترجمة من العربية وإليها.

مادة (49)

تلتزم الدولة بحماية الآثار والحفاظ عليها، ورعاية مناطقها، وصيانتها، وترميمها، واسترداد ما استولى عليه منها، وتنظيم التقيب عنها والإشراف عليه.

ويحظر إهداء أو مبادلة أى شئ منها.

والعتداء عليها والتجار فيها جريمة ال تسقط بالتقادم.

مادة (50)

تراث مصر الحضارى والثقافى، المادى والمعنوى، بجميع تنوعاته ومراحلہ الكبرى،
المصرية القديمة، والقبطية، والإسلامية، ثروة قومية وإنسانية، تلتزم الدولة بالحفاظ عليه
وصيانه، وكذا الرصيد الثقافى
المعاصر المعمارى والأدبى والفنى بمختلف تنوعاته، والعتاء على
أى من ذلك جريمة يعاقب عليها القانون. وتولى الدولة اهتماما خاصا
بالحفاظ على مكونات التعددية الثقافية فى مصر.

الباب الثالث

الحقوق والحريات والواجبات العامة

مادة (51)

الكرامة حق لكل إنسان، وال
يجوز المساس بها، وتلتزم الدولة
باحترامها وحمايتها.

مادة (52)

التعذيب بجميع صورته وأشكاله، جريمة ال تسقط بالتقادم.

مادة (53)

المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات
والواجبات العامة، ال تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو
الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى
الاجتماعى، أو النتماء السياسى أو الجغرافى، أو ألى سبب آخر.

التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون.

تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز،
وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض.

مادة (54)

الحرية الشخصية حق طبيعى، وهى مصونة ال تُمس، وفيما عدا
حالة التلبس، ال يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد
حريته بأى قيد إل بأمر قضائى مسبب يستلزمه التحقيق.

ويجب أن يُبلغ فوراً كل من تقيّد حريته بأسباب ذلك، ويحاط بحقوقه كتابة، ويُمنح من الاتصال بذويه وبمحاميّه فوراً، وأن يقدم إلى سلطة التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة من وقت تقييد حريته.

وال يبدأ التحقيق معه إلّا في حضور محاميّه، فإن لم يكن له محام، تُدب له محام، مع توفير المساعدة اللازمة لذوى العاقة، وفقاً لإجراءات المقررة في القانون.

ولكل من تقيّد حريته، ولغيره، حق التظلم أمام القضاء من ذلك الإجراء، والفصل فيه خلال أسبوع من ذلك الإجراء، وإلّا وجب الإفراج عنه فوراً.

وينظم القانون أحكام الحبس الاحتياطي، ومدته، وأسبابه، وحالت استحقاق التعويض الذي تلتزم الدولة بأدائه عن الحبس الاحتياطي، أو عن تنفيذ عقوبة صدر حكم بات بإلغاء الحكم المنفذة بموجبه.

وفى جميع الأحوال ال يجوز محاكمة المتهم فى الجرائم التى يجوز الحبس فيها إلّا بحضور محام موكل أو مُنتدب.

مادة (55)

كل من يقبض عليه، أو يحبس، أو تقيّد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، وال يجوز تعذيبه، وال ترهيبه، وال إكراهه، وال إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، وال يكون جزه، أو حبسه إلّا فى أماكن مخصصة لذلك النقة إنسانياً وصحياً، وتلتزم الدولة بتوفير وسائل التاحة لأشخاص ذوى العاقة.

ومخالفة شيء من ذلك جريمة يعاقب مرتكبها وفقاً للقانون.

وللمتهم حق الصمت. وكل قول يثبت أنه صدر من محتجز تحت وطأة شيء مما تقدم، أو التهديد بشيء منه، يهدر وال يعول عليه.

مادة (56)

السجن دار إصلاح وتأهيل.

تخضع السجون وأماكن الاحتجاز لإشراف القضائي، ويحظر فيها كل ما ينافي كرامة الإنسان، أو يعرض صحته للخطر.

وينظم القانون أحكام إصلاح وتأهيل المحكوم عليهم، وتيسير سبل الحياة الكريمة لهم بعد الإفراج عنهم.

مادة (57)

للحياة الخاصة حرمة، وهى مصونة ال تمس.

وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، وال تجوز مصادرتها، أو الطالع عليها، أو رقابتها إل بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، وفى الأحوال التى يبينها القانون.

كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين فى استخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها، وال يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها، بشكل تعسفى، وينظم القانون ذلك.

مادة (58)

للمنازل حرمة، وفيما عدا حالت الخطر، أو الاستغاثة ال يجوز دخولها، وال تفتيشها، وال مراقبتها أو التنصت عليها إل بأمر قضائي مسبب، يحدد المكان، والتوقيت، والغرض منه، وذلك كله فى الأحوال المبينة فى القانون، وبالكيفية التى ينص عليها، ويجب تنبيه من فى المنازل عند دخولها أو تفتيشها، وإطالعهم على الأمر الصادر فى هذ الشأن.

مادة (59)

الحياة الآمنة حق لكل إنسان، وتلتزم الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها، ولكل مقيم على أراضيها.

مادة (60)

لجسد الإنسان حرمة، والاعتداء عليه، أو تشويهه، أو التمثيل به، جريمة يعاقب عليها القانون. ويحظر التجار بأعضائه، وال يجوز إجراء أية تجربة طبية، أو علمية عليه بغير رضاه الحر الموثق، ووفقا لألسس المستقرة فى مجال العلوم الطبية، على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (61)

التبرع بالأنسجة والأعضاء هبة للحياة، ولكل إنسان الحق فى التبرع بأعضاء جسده فى أثناء حياته أو بعد مماته بموجب موافقة أو وصية موثقة، وتلتزم الدولة بإنشاء آلية لتنظيم قواعد التبرع بالأعضاء وزراعتها وفقا للقانون.

مادة (62)

حرية التنقل، والإقامة، والهجرة مكفولة.
وال يجوز إبعاد أى مواطن عن إقليم الدولة، وال منعه من العودة إليه.
وال يكون منعه من مغادرة إقليم الدولة، أو فرض الإقامة الجبرية عليه، أو حظر الإقامة فى جهة معينة عليه، إل بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة، وفى الأحوال المبينة فى القانون.

مادة (63)

يحظر التهجير القسرى التعسفى للمواطنين بجميع صورته وأشكاله، ومخالفة ذلك جريمة ال تسقط بالتقادم.

مادة (64)**ة****حرية الاعتقاد مطلقة.**

وحرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأصحاب الأديان السماوية، حق ينظمه القانون.

مادة (65)**حرية الفكر والرأى مكفولة.**

ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو الكتابة، أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر.

مادة (66)

حرية البحث العلمى مكفولة، وتلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين وحماية ابتكاراتهم والعمل على تطبيقها.

مادة (67)

حرية الإبداع الفنى والأدبى
مكفولة، وتلتزم الدولة بالنهوض
بالفنون والآداب، ورعاية المبدعين وحماية
إبداعاتهم، وتوفير وسائل
التشجيع اللازمة لذلك.

وال يجوز رفع أو تحريك الدعاوى لوقف أو مصادرة الأعمال الفنية والأدبية والفكرية أو ضد مبدعيها إل عن طريق النيابة العامة، وال توقع عقوبة سالبة للحرية فى الجرائم التى ترتكب بسبب عالنية المنتج الفنى أو الأدبى أو الفكرى، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو التمييز بين المواطنين أو الطعن فى عقوباتها.

وللمحكمة فى هذه الأحوال إلزام المحكوم عليه بتعويض جزائى للمضرور من الجريمة، إضافة إلى التعويضات الأصلية المستحقة له عما لحقه من أضرار منها، وذلك كله وفقاً للقانون.

مادة (68)

المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمداً.

وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة، وفقاً للقانون.

مادة (69)

تلتزم الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها في كافة المجالات، وتُنشئ جهازاً مختصاً لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية، وينظم القانون ذلك.

مادة (70)

حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقى والمرئى والمسموع والإلكترونى مكفولة، وللمصريين من أشخاص طبيعية أو اعتبارية، عامة أو خاصة، حق ملكية وإصدار الصحف وإنشاء وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ووسائل الإعلام الرقمية. وتصدر الصحف بمجرد الإخطار على النحو الذى ينظمه القانون. وينظم القانون إجراءات إنشاء وتملك محطات البث الإذاعى والمرئى والصحف الإلكترونية.

مادة (71)

يحظر بأى وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها. ويجوز استثناء فرض رقابة محددة عليها فى زمن الحرب أو التعبئة العامة.

وال توقع عقوبة سالبة للحرية فى الجرائم التى ترتكب بطريق النشر أو العلانية، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو بالتمييز بين المواطنين أو بالطعن فى أعراض الأفراد، فيحدد عقوباتها القانون.

وتمارس نشاطها بحرية، وال يجوز للجهات الإدارية التدخل فى شئونها،
أو حلها أو حل مجالس إدارتها أو مجالس أمنائها إال بحكم قضائى.
ويحظر إنشاء أو استمرار جمعيات أو مؤسسات أهلية يكون
نظامها أو نشاطها سرياً أو ذا طابع عسكرى أو شبه عسكرى، وذلك كله
على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (٧٦)

إنشاء النقابات والتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله
القانون. وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتمارس نشاطها بحرية،
وتسهم فى رفع مستوى الكفاءة بين أعضائها والدفاع عن حقوقهم،
وحماية مصالحهم.

وتكفل الدولة استقلال النقابات والتحادات، وال يجوز حل مجالس
إدارتها إال بحكم قضائى، وال يجوز إنشاء أى منها بالهيئات النظامية.

مادة (٧٧)

ينظم القانون إنشاء النقابات المهنية وإدارتها على أساس
ديمقراطى، ويكفل استقلالها ويحدد مواردها، وطريقة قيد أعضائها،
ومساءلتهم عن سلوكهم فى ممارسة نشاطهم المهنى، وفقاً لمواثيق
الشرف الأخلاقية والمهنية.

وال تنشأ لتنظيم المهنة سوى نقابة واحدة. وال يجوز فرض
الحراسة عليها أو تدخل الجهات الإدارية فى شئونها، كما ال يجوز حل
مجالس إدارتها إال بحكم قضائى، ويؤخذ رأيها فى مشروعات القوانين
المتعلقة بها.

مادة (٧٨)

تكفل الدولة للمواطنين الحق فى المسكن المائى وآلن والصحى،
بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية.

وتلتزم الدولة بوضع خطة وطنية لإسكان تراعى الخصوصية
البيئية، وتكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية فى تنفيذها، وتنظيم
استخدام أراضى الدولة ومدنها بالمرافق الأساسية فى إطار تخطيط
عمرانى شامل للمدن والقرى وإستراتيجية لتوزيع السكان، بما يحقق الصالح العام وتحسين
نوعية الحياة للمواطنين ويحفظ حقوق الأجيال
القادمة.

كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة
العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق، وتحسين نوعية الحياة
والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة
للتفنيذ خالل مدة زمنية محددة.

مادة (٧٩)

لكل مواطن الحق فى غذاء صحى وكاف، وماء نظيف، وتلتزم
الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السيادة الغذائية
بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجى الزراعى
وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال.

مادة (٨٠)

يعد طفل كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ولكل طفل الحق فى اسم وأوراق
ثبوتية، وتطعيم إجبارى مجانى، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى
آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية
ومعرفية.

وتكفل الدولة حقوق الطفل ذوى الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم فى المجتمع.

وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسى والتجارى.

لكل طفل الحق فى التعليم المبكر فى مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الساسى، كما يحظر تشغيله فى الأعمال التى تعرضه للخطر.

كما تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائى خاص بالأطفال المجنى عليهم، والشهود. وال يجوز مساءلة الطفل جنائيا أو احتجازه إل وفقا للقانون وللمدة المحددة فيه. وتوفر له المساعدة القانونية، ويكون احتجازه فى أماكن مناسبة ومنفصلة عن أماكن احتجاز البالغين.

وتعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل فى كافة الإجراءات التى تتخذ حياله.

ماد (٨١) ة

تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة والأقزام، صحيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وترفيهيا ورياضيا وتعليميا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.

مادة (٨٢)

تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعى والتطوعى، وتمكينهم من المشاركة فى الحياة العامة.

مادة (٨٣)

تلتزم الدولة بضمان حقوق المسنين صحياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وترفيهياً وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة فى الحياة العامة. وتراعى الدولة فى تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدنى على المشاركة فى رعاية المسنين. وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (٨٤)

ممارسة الرياضة حق للجميع، وعلى مؤسسات الدولة والمجتمع اكتشاف الموهوبين رياضياً ورعايتهم، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتشجيع ممارسة الرياضة.

وينظم القانون شئون الرياضة والهيئات الرياضية الأهلية وفقاً للمعايير الدولية، وكيفية الفصل فى المنازعات الرياضية.

مادة (٨٥)

لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه، وال تكون مخاطبتها باسم الجماعات إل لأشخاص الاعتبارية.

مادة (٨٦)

الحفاظ على الأمن القومي واجب، والتزام الكافة بمراعاته مسئولية وطنية، يكفلها القانون.

والدفاع عن الوطن، وحماية أرضه شرف وواجب مقدس، والتجنيد إجباري وفقاً للقانون.

مادة (٨٧)

مشاركة المواطن في الحياة العامة واجب وطني، ولكل مواطن حق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي في الاستفتاء، وينظم القانون مباشرة هذه الحقوق، ويجوز الإعفاء من أداء هذا الواجب في حالات محددة بينها القانون.

وتلتزم الدولة بإدراج اسم كل مواطن بقاعدة بيانات الناخبين دون طلب منه، متى توافرت فيه شروط الناخب، كما تلتزم بتنقية هذه القاعدة بصورة دورية وفقاً للقانون. وتضمن الدولة سلامة إجراءات الاستفتاءات والانتخابات وحيدتها ونزاهتها، ويحظر استخدام المال العام والمصالح الحكومية والمرافق العامة ودور العبادة ومؤسسات قطاع الأعمال والجمعيات والمؤسسات الأهلية في الأغراض السياسية أو الدعاية الانتخابية.

مادة (٨٨)

تلتزم الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين بالخارج، وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحياتهم، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع وإسهامهم في تنمية الوطن.

وينظم القانون مشاركتهم فى الانتخابات والاستفتاءات، بما يتفق والأوضاع الخاصة بهم، دون التقيد فى ذلك بأحكام الاقتراع والفرز وإعلان النتائج المقررة بهذا الدستور، وذلك كله مع توفير الضمانات التى تكفل نزاهة عملية الانتخاب أو الاستفتاء وحيادها.

مادة (٨٩)

تُحظر كل صور العبودية والسترقاق والقهر والاستغلال القسرى للإنسان، وتجارة الجنس، وغيرها من أشكال التجار فى البشر، ويجرم القانون كل ذلك.

مادة (٩٠)

تلتزم الدولة بتشجيع نظام الوقف الخيرى القائمة ورعاية المؤسسات العلمية، والثقافية، والصحية، والاجتماعية وغيرها، وتضمن استقلاله، وتدار شؤونه وفقا لشروط الواقف، وينظم القانون ذلك.

مادة (٩١)

للدولة أن تمنح حق اللجوء السياسى لكل أجنبى اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السالم أو العدالة. وتسليم الاجئين السياسيين محظور، وذلك كله وفقاً للقانون.

مادة (٩٢)

الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن ال تقبل تعطي انتقا

وال يجوز ألى قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها.

مادة (٩٣)

تلتزم الدولة بالتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان
تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً

التي
لألوضاع المقررة.

الباب الرابع سيادة القانون

مادة (٩٤)

سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة.
وتخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء، وحصانته، وحيدته،
ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات.

مادة (٩٥)

العقوبة شخصية، ول جريمة ول عقوبة إل بناء على قانون، ول
توقع عقوبة إل بحكم قضائى، ول عقاب إل على الأفعال اللاحقة لتاريخ
نفاذ القانون.

مادة (٩٦)

المتهم برئ حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية عادلة، تكفل له
فيها ضمانات الدفاع عن نفسه.
وينظم القانون استئناف الأحكام الصادرة فى الجنايات. وتوفر الدولة الحماية
للمجنى عليهم والشهود والمتهمين والمبلغين
عند الاقتضاء، وفقا للقانون.

مادة (٩٧)

التقاضى حق مصون ومكفول للكافة. وتلتزم الدولة بتقريب جهات
التقاضى، وتعمل على سرعة الفصل فى القضايا، ويحظر تحصين أى عمل أو قرار
إدارى من رقابة القضاء، ول يحاكم شخص إل أمام
قاضيه الطبيعى، والمحاكم الاستثنائية محظورة.

مادة (٩٨)

حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول. واستقلال المحاماة وحماية حقوقها ضمان لكفالة حق الدفاع.
ويضمن القانون لغير القادرين ماليا وسائل اللجوء إلى القضاء، والدفاع عن حقوقهم.

مادة (٩٩)

كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون، جريمة َل تسقط الدعوى الجنائية وَل المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وللمضرور إقامة الدعوى الجنائية بالطريق المباشر.
وتكفل الدولة تعويضا عادِل لمن وقع عليه أَلتداء، وللمجلس القومى لحقوق الإنسان إبألغ النيابة العامة عن أى انتهاك لهذه الحقوق، وله أن يتدخل فى الدعوى المدنية منضمأا إلى المضرور بناء على طلبه، وذلك كله على الوجه المبين بالقانون.

مادة (١٠٠)

تصدر أَلحكام وتنفذ بأسم الشعب، وتكفل الدولة وسائل تنفيذها على النحو الذى ينظمه القانون.

ويكون أَلمتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين، جريمة يعاقب عليها القانون، وللمحكوم له فى هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة.
وعلى النيابة العامة بنا أَلعلى طلاب المحكُوم له، تحريك الدعوى الجنائية ضد الموظف الممتنع عن تنفيذ الحكم أو المتسبب فى تعطيله.

الباب الخامس

نظام الحكم

الفصل الأول

السلطة التشريعية

(مجلس النواب)

مادة (١٠١)

يتولى مجلس النواب سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على النحو المبين فى الدستور.

مادة (١٠٢) (1)

يُشكل مجلس النواب من عدد ال يقل عن أربعمئة وخمسين عضواً، يُنتخبون بالقتراع العام السرى المباشر، على أن يُخصص للمرأة ما ال يقل عن ربع إجمالى عدد المقاعد.

ويشترط فى المترشح لعضوية المجلس أن يكون مصرياً، متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، حاصلاً على شهادة إتمام التعليم الأساسى على الأقل، وأل تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن خمس وعشرين سنة ميلادية.

(1) الفقرتان الأولى والثالثة مستبدلتان بموجب الاستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى بالخارج أيام: 19، 20، 21، وبالدخل أيام: 20، 21، 22 من إبريل سنة 2019.

ويُبين القانون شروط الترشح الأخرى، ونظام الانتخاب، وتقسيم الدوائر الانتخابية، بما يراعى التمثيل العادل للسكان والمحافظات، ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابى الفردى أو القائمة أو الجمع بأى نسبة بينهما.

كما يجوز لرئيس الجمهورية تعيين عدد من الأعضاء فى مجلس النواب ال يزيد على ٥٪ ويحدد القانون كيفية ترشيحهم.

مادة (١٠٣)

يتفرغ عضو مجلس النواب لمهام العضوية، ويحتفظ له بوظيفته أو عمله وفقاً للقانون.

مادة (١٠٤)

يشترط أن يؤدى العضو أمام مجلس النواب، قبل أن يباشر عمله، اليمين الآتية "أقسم باهلل العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهورى، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن ووحدة وسالمة أراضيه".

مادة (١٠٥)

يتقاضى العضو مكافأة يحددها القانون، وإذا جرى تعديل المكافأة، ال ينفذ التعديل إل بدءاً من الفصل التشريعى التالى للفصل الذى تقرر فيه.

مادة (١٠٦)

مدة عضوية مجلس النواب خمس سنوات ميلادية، تبدأ من تاريخ أول اجتماع له.

ويجرى انتخاب المجلس الجديد خالل الستين يوماً السابقة على انتهاء مدته.

مادة (١٠٧)

تختص محكمة النقض بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس النواب، وتقدم إليها الطعون خلال مدة الـ تجاوز ثلثين يوماً من تاريخ إعلان النتيجة النهائية للانتخاب، وتفصل في الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ وروده إليها.

وفي حالة الحكم ببطالان العضوية، تبطل من تاريخ إبلاغ المجلس بالحكم.

مادة (١٠٨)
ة

إذا خال مكان عضو مجلس النواب، قبل انتهاء مدته بستة أشهر على الأقل، وجب شغل مكانه طبقاً للقانون، خلال ستين يوماً من تاريخ تقرير المجلس خلو المكان.

مادة (١٠٩)

ال يجوز لعضو المجلس طوال مدة العضوية، أن يشتري، أو يستأجر، بالذات أو بالواسطة، شيئاً من أموال الدولة، أو أى من أشخاص القانون العام أو شركات القطاع العام، أو قطاع الأعمال العام، وال يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله، أو يقايضها عليه، وال يبرم معها عقد التزام، أو توريد، أو مقولة، أو غيرها، ويقع باطلاً أى من هذه التصرفات.

ويتعين على العضو تقديم إقرار ذمة مالية، عند شغل العضوية، وعند تركها، وفي نهاية كل عام.

وإذا تلقى هدية نقدية أو عينية، بسبب العضوية أو بمناسبتها، تؤول ملكيتها إلى الخزانة العامة للدولة.

وكل ذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (١١٠)

ال يجوز إسقاط عضوية أحد الأعضاء إل إذا فقد الثقة والاعتبار،
أو فقد أحد شروط العضوية التي انتخب على أساسها، أو أخل بواجباتها.
ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من مجلس النواب بأغلبية
ثلثي أعضائه.

مادة (١١١)

يقبل مجلس النواب استقالة أعضائه، ويجب أن تقدم مكتوبة،
ويشترط لقبولها أل يكون المجلس قد بدأ
العضوية ضد العضو.
في اتخاذ إجراءات إسقاط

مادة (١١٢)

ال يسأل عضو مجلس النواب عما بيديه من آراء تتعلق بأداء أعماله في
المجلس أو في لجانه.

مادة (١١٣)
ة

ال يجوز، في غير حالة التلبس بالجريمة، اتخاذ أي إجراء جنائي
ضد عضو مجلس النواب في مواد الجنايات والجنح إل بإذن سابق من
المجلس. وفي غير دور انعقاد، يتعين أخذ إذن مكتب المجلس، ويخطر
المجلس عند أول انعقاد بما اتخذ من إجراء.

وفي كل الأحوال، يتعين البت في طلب اتخاذ الإجراء الجنائي ضد
العضو خلال ثلاثين يوً على الأكثر، وإل يُطالب مقبوالً.

مادة (١١٤)

مقر مجلس النواب مدينة القاهرة.

ويجوز له في الظروف الاستثنائية عقد جلساته في مكان آخر، بناءً على طلب رئيس الجمهورية، أو ثلث عدد أعضاء المجلس.

واجتماع المجلس على خالف ذلك، وما يصدر عنه من قرارات، باطل.

مادة (١١٥)

يدعو رئيس الجمهورية مجلس النواب لالانعقاد للدور العادي السنوي قبل يوم الخميس الأول من شهر أكتوبر، فإذا لم تتم الدعوة، يجتمع المجلس بحكم الدستور في اليوم المذكور.

ويستمر دور الانعقاد العادي لمدة تسعة أشهر على الأقل، ويفض رئيس الجمهورية دور الانعقاد بعد موافقة المجلس، وال يجوز ذلك للمجلس قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة.

مادة (١١٦)

يجوز انعقاد مجلس النواب في اجتماع غير عادي لنظر أمر عاجل، بناءً على دعوة من الجمهورية، أو طلب موقع من عُشر أعضاء المجلس على الأقل.

مادة (١١٧)
ة

ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين من بين أعضائه في أول اجتماع لدور الانعقاد السنوي العادي لمدة فصل تشريعي، فإذا خال مكان

أحدهم، ينتخب المجلس من يحل محله، وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس قواعد وإجراءات الانتخاب، وفي حالة إخلال أحدهم بالتزامات منصبه، يكون لثلث أعضاء المجلس طلب إعفائه منه، ويصدر القرار بأغلبية ثلثي الأعضاء.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز انتخاب الرئيس أو أى من الوكيلين أكثر من فصلين تشريعيين متتاليين.

مادة (١١٨)

يضع مجلس النواب النحتة الداخلية لتنظيم العمل فيه، وكيفية ممارسته الاختصاصاته، والمحافظة على النظام داخله، وتصدر بقانون.

مادة (١١٩)

يختص مجلس النواب بالمحافظة على النظام داخله، ويتولى ذلك رئيس المجلس.

مادة (١٢٠)

جلسات مجلس النواب علنية.

ويجوز انعقاد المجلس فى جلسة سرية، بناءً على طلب رئيس الجمهورية، أو رئيس مجلس الوزراء، أو رئيس المجلس، أو عشرين من أعضائه على الأقل، ثم يقرر المجلس بأغلبية أعضائه ما إذا كانت المناقشة فى الموضوع المطروح أمامه تجري فى جلسة علنية أو سرية.

مادة (١٢١)

ال يكون انعقاد المجلس صحيّ إذاً وال تتخذ قراراته، إل بحضور أغلبية أعضائه.

وفى غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة، تصدر القرارات بأغلبية المطلقة للحاضرين، وعند تساوى الآراء، يعتبر الأمر الذى جرت المداولة فى شأنه مرفوًجاً.

وتصدر الموافقة على القوانين بأغلبية المطلقة للحاضرين، وبما ال يقل عن ثلث عدد أعضاء المجلس.

كما تصدر القوانين المكملة للدستور بموافقة ثلثى عدد أعضاء المجلس. وتعد القوانين المنظمة للانتخابات الرئاسية، والنيابية، والمحلية، والأحزاب السياسية، والسلطة القضائية، والمتعلقة بالجهات والهيئات القضائية، والمنظمة للحقوق والحريات الواردة فى الدستور، مكملة له.

مادة (١٢٢)

لرئيس الجمهورية، وللمجلس الوزراء، ولكل عضو فى مجلس النواب اقتراح القوانين.

ويحال كل مشروع قانون مقدم من الحكومة أو من عشرين أعضاء المجلس إلى اللجان النوعية المختصة بمجلس النواب، لفحصه وتقديم تقرير عنه إلى المجلس، ويجوز للجنة أن تستمع إلى ذوى الخبرة فى الموضوع.

وال يحال الاقتراح بقانون المقدم من أحد الأعضاء إلى اللجنة النوعية، إل إذا أجازته اللجنة المختصة بالمقترحات، ووافق المجلس على ذلك، فإذا رفضت اللجنة الاقتراح مسبباً.

وكل مشروع قانون أو اقتراح بقانون رفضه المجلس، ال يجوز تقديمه ثانية فى دور انعقاد نفسه.

مادة (١٢٣)

لرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها. وإذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون أقره مجلس النواب، رده إليه خال ثلاثين يو ًلمن إبالغ المجلس إياه، فإذا لم يرد مشروع القانون فى هذا الميعاد اعتبر قانوناً وأصدر. وإذا رد فى الميعاد المتقدم إلى المجلس، وأقره ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه، اعتبر قانوناً وأصدر.

مادة (١٢٤)

تشمل الموازنة العامة للدولة كافة إيراداتها ومصروفاتها دون استثناء، ويُعرض مشروعها على مجلس النواب قبل تسعين يو ًمأعلى الأقل من بدء السنة المالية، وال تكون نافذة إل بموافقة عليها، ويتم التصويت عليه باباً باباً.

ويجوز للمجلس أن يعدل النفقات الواردة فى مشروع الموازنة، عدا التى ترد تنفيذاً للالتزام محدد على الدولة.

وإذا ترتب على التعديل زيادة فى إجمالى النفقات، وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصادر لإيرادات تحقق إعادة التوازن بينهما، وتصدر الموازنة بقانون يجوز أن يتضمن تعديلاً فى قانون قائم بالقدر اللازم لتحقيق هذا التوازن.

وفى جميع الأحوال، ال يجوز أن يتضمن قانون الموازنة أى نص يكون من شأنه تحميل المواطنين أعباء جديدة.

ويحدد القانون السنة المالية، وطريقة إعداد الموازنة العامة، وأحكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها.

وتجب موافقة المجلس على نقل أى مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة، وعلى كل مصروف غير وارد بها، أو زائد على تقديراتها، وتصدر الموافقة بقانون.

مادة (١٢٥)

يجب عرض الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة على مجلس النواب، خال مدة ال تزيد على ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويعرض معه التقرير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات ومالحظاته على الحساب الختامى.

ويتم التصويت على الحساب الختامى باباً باباً، ويصدر بقانون. وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزى للمحاسبات أية بيانات أو تقارير أخرى.

مادة (١٢٦)

ينظم القانون القواعد الأساسية لتحصيل الأموال العامة وإجراءات صرفها.

مادة (١٢٧)

ال يجوز للسلطة التنفيذية الاقتراض، أو الحصول على تمويل، أو الارتباط بمشروع غير مدرج في الموازنة العامة المعتمدة يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزنة العامة للدولة لمدة مقبلة، إل بعد موافقة مجلس النواب.

مادة (١٢٨)

يبين القانون قواعد تحديد المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تقرر على الخزنة العامة للدولة، ويحدد حالات الاستثناء منها، والجهات التي تتولى تطبيقها.

مادة (١٢٩)

لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، أسئلة في أى موضوع يدخل فى اختصاصاتهم، وعليهم الإجابة عن هذه الأسئلة فى دور انعقاد ذاته.

ويجوز للعضو سحب السؤال فى أى وقت، وال يجوز تحويل السؤال إلى استجواب فى الجلسة ذاته.

مادة (١٣٠)

لكل عضو في مجلس النواب توجيه استجواب لرئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، لمحاسبتهم عن الشئون التي تدخل في اختصاصاتهم.

ويناقش المجلس الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تاريخ تقديمه، وبعد أقصى ستون يوماً، إلّا في حالات الاستعجال التي يراها، وبعد موافقة الحكومة.

مادة (١٣١)

لمجلس النواب أن يقرر سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم.

وال يجوز عرض طلب سحب الثقة إلّا بعد استجواب، وبناءً على اقتراح عُشر أعضاء المجلس على الأقل، ويصدر المجلس قراره عقب مناقشة الاستجواب، ويكون سحب الثقة بأغلبية الأعضاء.

وفي كل الأحوال، ال يجوز طلب سحب الثقة في موضوع سبق للمجلس أن فصل فيه في دور انعقاد ذاته.

وإذا قرر المجلس سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، أو من أحد نوابه أو أحد الوزراء، أو نوابهم، وأعلنت الحكومة تضامنها معه قبل التصويت، وجب أن تقدم الحكومة استقالتها، وإذا كان قرار سحب الثقة متعلقاً بأحد أعضاء الحكومة، وجبت استقالته.

مادة (١٣٢)

يجوز لعشرين عضواً من مجلس النواب على الأقل طلب مناقشة موضوع عام الاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه.

مادة (١٣٣)

لكل عضو من أعضاء مجلس النواب إبداء اقتراح برغبة في موضوع عام إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم.

مادة (١٣٤)

لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يقدم طلب إحاطة أو بياناً عاجلاً، إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، في الأمور العامة العاجلة ذات الأهمية.

مادة (١٣٥)

لمجلس النواب أن يشكل لجنة خاصة، أو يكلف لجنة من لجانته بتقصي الحقائق في موضوع عام، أو بفحص نشاط إحدى الجهات الإدارية، أو الهيئات العامة، أو المشروعات العامة، وذلك من أجل تقصي الحقائق في موضوع معين، وإبالغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية، أو الإدارية، أو الاقتصادية، أو إجراء تحقيقات في أى موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة أو غيرها، ويقرر المجلس ما يراه مناسباً في هذا الشأن.

واللجنة فى سبيل القيام بمهمتها أن تجمع ما تراه من أدلة، وأن تطلب سماع من ترى سماع أقواله، وعلى جميع الجهات أن تستجيب إلى طلبها، وأن تضع تحت تصرفها ما تطلبه من وثائق أو مستندات أو غير ذلك.

وفى جميع الأحوال لكل عضو فى مجلس النواب الحق فى الحصول على أية بيانات أو معلومات من السلطة التنفيذية تتعلق بأداء عمله فى المجلس.

مادة (١٣٦) ة

لرئيس مجلس الوزراء، ونوابه، والوزراء، ونوابهم حضور جلسات مجلس النواب، أو إحدى لجانه، ويكون حضورهم وجوبياً بناء على طلب المجلس، ولهم الاستعانة بمن يرون من كبار الموظفين. ويجب أن يستمع إليهم كلما طلبوا الكلام، وعليهم الرد على القضايا موضوع النقاش دون أن يكون لهم صوت معدود عند أخذ الرأى.

مادة (١٣٧)

ال يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب إل عند الضرورة، وبقرار مسبب، وبعد استفتاء الشعب، وال يجوز حل المجلس لذات السبب الذى حل من أجله المجلس السابق.

ويصدر رئيس الجمهورية قراراً بوقف جلسات المجلس، وإجراء الاستفتاء على الحل خلال عشرين يو ًماً الأكثر، فإذا وافق على

المشاركون فى الاستفتاء بأغلبية الأصوات الصحيحة، أصدر رئيس الجمهورية قرار الحل، ودعا إلى انتخابات جديدة خلال ثلثين يو ًماً على الأكثر من تاريخ صدور القرار. ويجتمع المجلس الجديد خلال الأيام

العشرة التالية
إعلان النتيجة
النهائية.

مادة (١٣٨)

لكل مواطن أن يتقدم بمقترحاته المكتوبة إلى مجلس النواب بشأن المسائل العامة، وله أن يقدم إلى المجلس شكاوى يحيلها إلى الوزراء المختصين، وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بها إذا طلب المجلس ذلك، ويحاط صاحب الشأن بنتيجتها.

الفصل الثانى

السلطة التنفيذية

الفرع الأول

رئيس الجمهورية

مادة (١٣٩)

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورئيس السلطة التنفيذية، يرفع مصالح الشعب ويحافظ على استقلال الوطن ووحدة أراضيه وسالمتها، ويلتزم بأحكام الدستور ويأشر اختصاصاته على النحو المبين به.

مادة (١٤٠) (1)

يُنتخب رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات ميلادية، تبدأ من اليوم التالى لنتهاء مدة سلفه، وال يجوز أن يتولى الرئاسة أكثر من رئاستين متتاليتين.

وتبدأ إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية قبل انتهاء مدة الرئاسة بمائة وعشرين يومًا على الأقل، ويجب أن تعلن النتيجة قبل نهاية هذا

٥

المدة بثلاثين يومًا على الأقل.

وال يجوز لرئيس الجمهورية أن يشغل أى منصب حزبي طوال مدة الرئاسة.

(1) الفقرة الأولى مستبدلة بموجب استفتاء على تعديل الدستور الذى أجري بالخارج أيام: 19، 20، 21، وبالدخل

أيام: 20، 21، 22 من إبريل سنة 2019.

مادة (١٤١)

يشترط فيمن يترشح رئيًّا للجمهورية أن يكون مصريًّا من أبوين مصريين، وأل يكون قد حمل، أو أى من والديه أو زوجه جنسية دولة أخرى، وأن يكون متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية، وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها قانونًا، وأل تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن أربعين سنة ميلادية، ويحدد القانون شروط الترشح الأخرى.

مادة (١٤٢)

يشترط لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية أن يزكى المترشح عشرون عضًّا وأعلى الأقل من أعضاء مجلس النواب، أو أن يؤيده ما ال يقل عن خمسة وعشرين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب فى خمس عشرة محافظة على الأقل، وبعد أدنى ألف مؤيد من كل محافظة منها. وفى جميع الأحوال، ال يجوز تأييد أكثر من مترشح، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (١٤٣)

ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام السرى المباشر، وذلك بأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة، وينظم القانون إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية.

مادة (١٤٤)

يشترط أن يؤدى رئيس الجمهورية، قبل أن يتولى مهام منصبه، أمام مجلس النواب اليمين الآتية "أقسم باهل العظيم أن أحافظ مخلصًا على النظام الجمهورى، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن ووحدة وسالمة أراضيه".

ويكون أداء اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا
في حالة عدم وجود مجلس النواب.

مادة (١٤٥)

يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية، وال يجوز له أن يتقاضى
أى مرتب أو مكافأة أخرى، وال يسرى أى تعديل فى المرتب أثناء مدة
الرئاسة التى تقرر فيها، وال يجوز لرئيس الجمهورية أن يزاول طوال
مدة توليه المنصب، بالذات أو بالواسطة، مهنة حرة، أو عم ١ تجارياً،
ل
أو مالياً، أو صناعياً، وال أن يشتري، أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة،
أو أى من أشخاص القانون العام، أو شركات القطاع العام، أو قطاع
العمال العام، وال أن يؤجرها، أو يبيعها شيئاً من أمواله، وال أن يقايضها عليه،
وال أن يبرم معها عقد التزام، أو توريد، أو مقولة، أو
غيرها. ويقع باطل أى من هذه التصرفات.

ويتعين على رئيس الجمهورية تقديم إقرار ذمة مالية عند توليه
المنصب، وعند تركه، وفى نهاية كل عام، وينشر الإقرار فى الجريدة
الرسمية.

وال يجوز لرئيس الجمهورية أن يمنح نفسه أى أوسمة، أو نياشين،
أو أنواط.

وإذا تلقى بالذات أو بالواسطة هدية نقدية، أو عينية، بسبب
المنصب أو بمناسبته، تؤول ملكيتها إلى الخزانة العامة للدولة.

مادة (١٤٦)

يكلف رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء، بتشكيل الحكومة وعرض برنامجه على مجلس النواب، فإذا لم تحصل حكومته على ثقة أغلبية أعضاء مجلس النواب خلال ثلاثين يوماً على الأكثر، يكلف رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء بترشيح من الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب، فإذا لم تحصل حكومته على ثقة أغلبية أعضاء مجلس النواب خلال ثلاثين يوماً، يُحلّ المجلس منحالاً ويدعو رئيس الجمهورية لانتخاب مجلس نواب جديد خلال ستين يوماً من تاريخ صدور قرار الحل.

وفي جميع الأحوال يجب ألا يزيد مجموع مدد الاختيار المنصوص عليها في هذه المادة على ستين يوماً.
ة

وفي حالة حل مجلس النواب، يعرض رئيس مجلس الوزراء تشكيل حكومته، وبرنامجه على مجلس النواب الجديد في أول اجتماع له.

في حال اختيار الحكومة من الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب، يكون لرئيس الجمهورية، بالتشاور مع رئيس مجلس الوزراء، اختيار وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل.

مادة (١٤٧)

لرئيس الجمهورية إعفاء الحكومة من أداء عملها بشرط موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب.

ولرئيس الجمهورية إجراء تعديل وزارى بعد التشاور مع رئيس الوزراء وموافقة مجلس النواب بالأغلبية المطلقة للحاضرين وبما لا يقل

عن
ثلاث
أع
ضا
ء
المج
لس.

مادة (١٤٨)

لرئيس الجمهورية أن يفوض بعض اختصاصاته لرئيس مجلس الوزراء، أو لنوابه، أو للوزراء، أو للمحافظين، وال يجوز ألد منهم أن يفوض غيره، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (١٤٩)

لرئيس الجمهورية دعوة الحكومة للجتمع للتشاور فى الأمور المهمة، ويتولى رئاسة المجتمع الذى يحضره.

مادة (١٥٠)

يضع رئيس الجمهورية، بالشترك مع مجلس الوزراء، السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها، على النحو المبين فى الدستور. ولرئيس الجمهورية أن يلقي بياناً حول السياسة العامة للدولة أمام مجلس النواب عند افتتاح دور انعقاده العادى السنوى. ويجوز له إلقاء بيانات، أو توجيه رسائل أخرى إلى المجلس.

مادة (١٥٠ مكرراً^(١))

لرئيس الجمهورية أن يعين نائباً له أو أكثر، ويحدد اختصاصاتهم، وله أن يفوضهم فى بعض اختصاصاته، وأن يعفيهم من مناصبهم، وأن يقبل استقالتهم.

ويؤدى نواب رئيس الجمهورية قبل تولى مهام مناصبهم اليمين المنصوص عليها فى المادة ١٤٤ من الدستور أمام رئيس الجمهورية.

(١) مضافة بموجب الستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى بالخارج أيام: 19، 20، 21، وبالدخل أيام: 20، 21، 22 من إبريل سنة 2019.

وتسرى في شأن نواب رئيس الجمهورية الأحكام الواردة بالدستور في المواد ١٤١، ١٤٥، ١٧٣.

مادة (١٥١) ة

يمثل رئيس الجمهورية الدولة في عالقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصدق عليها بعد موافقة مجلس النواب، وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقًا لأحكام الدستور.

ويجب دعوة الناخبين للاستفتاء على معاهدات الصلح والتحالف وما يتعلق بحقوق السيادة، وال يتم التصديق عليها إل بعد إعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة.

وفي جميع الأحوال ال يجوز إبرام أية معاهدة تخالف أحكام الدستور، أو يترتب عليها التنازل عن أى جزء من إقليم الدولة.

مادة (١٥٢)

رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وال يعلن الحرب، وال يرسل القوات المسلحة فى مهمة قتالية إلى خارج حدود الدولة، إل بعد أخذ رأى مجلس الدفاع الوطنى، وموافقة مجلس النواب بأغلبية ثلثى الأعضاء.

فإذا كان مجلس النواب غير قائم، يجب أخذ رأى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وموافقة كل من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطنى.

مادة (١٥٣)

يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين، والممثلين السياسيين، ويعفيهم من مناصبهم، للدول والهيئات الأجنبية، وفقاً للقانون.

مادة (١٥٤)

يعلن رئيس الجمهورية، بعد أخذ رأى مجلس الوزراء حالة الطوارئ، على النحو الذى ينظمه القانون، ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس النواب خلال الأيام السبعة التالية ليقرر ما يراه بشأنه.

وإذا حدث الإعلان فى غير دور انعقاد العادى، وجب دعوة المجلس لالانعقاد فوراً للعرض عليه.

وفى جميع الأحوال تجب موافقة أغلبية عدد أعضاء المجلس على إعلان حالة الطوارئ، ويكون إعلانها لمدة محددة ال تجاوز ثلاثة أشهر، وال تمد إل لمدة أخرى مماثلة، بعد موافقة ثلثى عدد أعضاء المجلس. وإذا كان المجلس غير قائم، يعرض الأمر على مجلس الوزراء للموافقة، على أن يعرض على مجلس النواب الجديد فى أول اجتماع له. وال يجوز حل مجلس النواب أثناء سريان حالة الطوارئ.

مادة (١٥٥)

لرئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مجلس الوزراء العفو عن العقوبة، أو تخفيفها.

وال يكون العفو الشامل إل بقانون، يُقر بموافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب.

مادة (١٥٦)

إذا حدث في غير دور انعقاد مجلس النواب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير ال تأخير، يدعو رئيس الجمهورية المجلس انعقاد طارئ لعرض الأمر عليه. وإذا كان مجلس النواب غير قائم، يجوز لرئيس الجمهورية إصدار قرارات بقوانين، على أن يتم عرضها ومناقشتها والموافقة عليها خلال خمسة عشر يوماً من انعقاد المجلس الجديد، فإذا لم تعرض وتناقش أو إذا عرضت ولم يقرها المجلس، زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون، دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك، إل إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة، أو تسوية ما ترتب عليها من آثار.

مادة (١٥٧)

لرئيس الجمهورية أن يدعو الناخبين للاستفتاء في المسائل التي تتصل بمصالح البلاد العليا، وذلك فيما ال يخالف أحكام الدستور. وإذا اشتملت الدعوة للاستفتاء على أكثر من مسألة، وجب التصويت على كل واحدة منها.

مادة (١٥٨)

لرئيس الجمهورية أن يقدم استقالته إلى مجلس النواب فإذا كان المجلس غير قائم، قدمها إلى الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا.

مادة (١٥٩)

يكون اتهام رئيس الجمهورية بانتهاك أحكام الدستور، أو بالخيانة العظمى، أو أية جناية أخرى، بناء على طلب موقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل، وال يصدر قرار الاتهام إل بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وبعد تحقيق يجريه معه النائب العام. وإذا كان به مانع يحل محله أحد مساعديه.

وبمجرد صدور هذا القرار، يوقف رئيس الجمهورية عن عمله، ويعتبر ذلك مانعاً مؤقتاً يحول دون مباشرته الاختصاصاته حتى صدور حكم فى الدعوى.

ويحاكم رئيس الجمهورية أما محكمة خاصة يرأسها رئيس

م

مجلس القضاء الأعلى، وعضوية أقدم نائب لرئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نائب لرئيس مجلس الدولة، وأقدم رئيسين بمحاكم الاستئناف، ويتولى الدعاء أمامها النائب العام، وإذا قام بأحدهم مانع، حل محله من يليه فى التقديمية، وأحكام المحكمة نهائية غير قابلة للطعن.

وينظم القانون إجراءات التحقيق، والمحاكمة، وإذا حكم بإدانة رئيس الجمهورية أفى من منصبه، مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى.

مادة (١٦٠) (١)
ة

إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لسلطاته، حل محله نائب رئيس الجمهورية، أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية أو تعذر حله محله.

(1) الفقرتان الأولى والأخيرة مستبدلتان بموجب الاستفتاء على تعديل الدستور الذي أجرى بالخارج أيام: 19، 20، 21، وبالدخل أيام: 20، 21، 22 من إبريل سنة 2019.

وعند خلو منصب رئيس الجمهورية للاستقالة، أو الوفاة، أو العجز الدائم عن العمل، يعلن مجلس النواب خلو المنصب. ويكون إعلان خلو المنصب بأغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل إذا كان ذلك ألى سبب آخر. ويخطر مجلس النواب الهيئة الوطنية للانتخابات، ويباشر رئيس مجلس النواب مؤقتاً سلطات رئيس الجمهورية.

وإذا كان مجلس النواب غير قائم، تحل الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا ورئيسها، محل المجلس ورئيسه، فيما تقدم.

وفى جميع الأحوال، يجب أن يُنتخب الرئيس الجديد فى مدة الـ تجاوز تسعين يوماً من تاريخ خلو المنصب، وتبدأ مدة الرئاسة فى هذه الحالة من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب.

وال يجوز لمن حل محل رئيس الجمهورية، أو لرئيس الجمهورية المؤقت، أن يطلب تعديل الدستور، وال أن يحل مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، وال أن يُقيل الحكومة.

كما ال يجوز لرئيس الجمهورية المؤقت أن يترشح لهذا المنصب.

مادة (١٦١)

يجوز لمجلس النواب اقتراح سحب الثقة من رئيس الجمهورية، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، بنا ً على ُ مسبب وموقع من أغلبية طلب

أعضاء مجلس النواب على الأقل، وموافقة ثلثى أعضائه. وال يجوز تقديم هذا الطلب لذات السبب خلال المدة الرئاسية إل مرة واحدة.

وبمجرد الموافقة على اقتراح سحب الثقة، يطرح أمر سحب الثقة من رئيس الجمهورية وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في استفتاء عام، بدعوة من رئيس مجلس الوزراء، فإذا وافقت الأغلبية على قرار سحب الثقة، يُعفى رئيس الجمهورية من منصبه ويُعد منصب رئيس الجمهورية خالياً، وتجرى الانتخابات الرئاسية المبكرة خلال ستين يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء.

وإذا كانت نتيجة الاستفتاء بالرفض، يُعقد مجلس النواب منحلًا، ويدعو رئيس الجمهورية لانتخاب مجلس جديد للنواب خلال ثلاثين يومًا من تاريخ الحل.

م

ا

مادة (١٦٢)

إذا تزامن خلو منصب رئيس الجمهورية مع إجراء استفتاء، أو انتخاب مجلس النواب، تُعطى السبقية لانتخاب رئيس الجمهورية، ويستمر المجلس لحين إتمام انتخاب الرئيس.

الفرع الثاني

الحكومة

—

مادة (١٦٣)

الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء، ونوابه، والوزراء، ونوابهم. ويتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة الحكومة، ويشرف على أعمالها، ويوجهها في أداء اختصاصاتها.

مادة (١٦٤)

يشترط فيمن يعين رئي للمجلس الوزراء، أن يكون مصرياً من أبوين مصريين، وأل يحمل هو أو زوجه جنسية دولة أخرى، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها قانوناً، وأل تقل سنه عن خمس وثلاثين سنة ميلادية في تاريخ التكليف.

ويشترط فيمن يعين عضواً بالحكومة، أن يكون مصرياً، متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها قانوناً، بالغاً من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الأقل في تاريخ التكليف.

وال يجوز الجمع بين عضوية الحكومة، وعضوية مجلس النواب، وإذا عين أحد أعضاء المجلس فى الحكومة، يخلو مكانه فى المجلس من تاريخ هذا التعيين.

مادة (١٦٥)

يشترط أن يؤدى رئيس مجلس الوزراء، وأعضاء الحكومة أمام رئيس الجمهورية، قبل مباشرة مهام مناصبهم، اليمين الآتية "أقسم باهل العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهورى، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن ووحدة وسالمة أراضيه".

مادة (١٦٦)

يحدد القانون مرتب رئيس مجلس الوزراء، وأعضاء الحكومة،
وال يجوز ألى منهم أن يتقاضى أى مرتب، أو مكافأة أخرى، وال أن
يزاول طوال مدة توليه منصبه، بالذات أو بالواسطة، مهنة حرة، أو عم ١٠
ل

تجاريًا، أو ماليًا، أو صناعيًا، وال أن يشتري، أو يستأجر شيئًا من أموال
الدولة، أو أى من أشخاص القانون العام، أو شركات القطاع العام، أو
قطاع الأعمال العام، وال أن يؤجرها، أو يبيعها شيئًا من أمواله، وال أن
يقايضها عليه، وال أن يبرم معها عقد التزام، أو توريد، أو مقاوله، أو
غيرها ويقع باطل أى من هذه التصرفات.

ويتعين على رئيس مجلس الوزراء، وأعضاء الحكومة تقديم إقرار
ذمة مالية عند توليهم وتركهم مناصبهم، وفى
الجريدة الرسمية.
نهاية كل عام، وينشر فى

وإذا تلقى أى منهم، بالذات أو بالواسطة، هدية نقدية، أو عينية
بسبب منصبه، أو بمناسبته، تؤول ملكيتها إلى الخزانة العامة للدولة،
وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (١٦٧)

تمارس الحكومة، بوجه خاص، الاختصاصات الآتية:

- 1- الشترك مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة،
والإشراف على تنفيذها. 2- المحافظة
على أمن الوطن وحماية حقوق المواطنين ومصالح
الدولة.

- 3- توجيه أعمال الوزارات، والجهات، والهيئات العامة التابعة لها، والتنسيق بينها، ومتابعتها.
- 4- إعداد مشروعات القوانين، والقرارات.
- 5- إصدار القرارات الإدارية وفقاً للقانون، ومتابعة تنفيذها.
- 6- إعداد مشروع الخطة العامة للدولة.
- 7- إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.
- 8- عقد القروض، ومنحها، وفقاً لأحكام الدستور.
- 9- تنفيذ القوانين.

مادة (١٦٨)

يتولى الوزير وضع سياسة وزارته بالتنسيق مع الجهات المعنية، ومتابعة تنفيذها، والتوجيه والرقابة، وذلك في إطار السياسة العامة للدولة.

وتشمل مناصب الإدارة العليا لكل وزارة وكيالاً دائماً، بما يكفل تحقيق الاستقرار المؤسسي ورفع مستوى الكفاءة في تنفيذ سياساتها.

مادة (١٦٩)

يجوز ألى من أعضاء الحكومة إلقاء بيان أمام مجلس النواب، أو إحدى لجانه، عن موضوع يدخل فى اختصاصه. ويناقش المجلس، أو اللجنة هذا البيان، ويبدى ما يرى بشأنه.

مادة (١٧٠)

يصدر رئيس مجلس الوزراء اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعطيل، أو تعديل، أو إعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره في إصدارها، إلّا إذا حدد القانون من يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذه.

مادة (١٧١)

يصدر رئيس مجلس الوزراء القرارات اللازمة لإنشاء المرافق والمصالح العامة وتنظيمها، بعد موافقة مجلس الوزراء.

مادة (١٧٢)

يصدر رئيس مجلس الوزراء لوائح الضبط، بعد موافقة مجلس الوزراء.

مادة (١٧٣)

يخضع رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة للقواعد العامة المنظمة لإجراءات التحقيق والمحاكمة، في حالة ارتكابهم لجرائم أثناء ممارسة مهام وظائفهم أو بسببها، والى حول تركهم لمناصبهم دون إقامة الدعوى عليهم أو الاستمرار فيها.

وتطبق في شأن اتهامهم بجريمة الخيانة العظمى، الأحكام الواردة في المادة (١٥٩) من الدستور.

مادة (١٧٤)

إذا تقدم رئيس مجلس الوزراء بالاستقالة، وجب تقديم كتاب الاستقالة إلى رئيس الجمهورية، وإذا قدم أحد الوزراء استقالته وجب تقديمها إلى رئيس مجلس الوزراء.

الفرع الثالث

الإدارة المحلية

مادة (١٧٥)

تقسم الدولة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، منها المحافظات، والمدن، والقرى، ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

ويراعى عند إنشاء أو إلغاء الوحدات المحلية أو تعديل الحدود بينها، الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (١٧٦)

تكفل الدولة دعم الالمركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وينظم القانون وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنهوض بها، وحسن إدارتها، ويحدد البرنامج الزمنى لنقل السلطات والموازنات إلى وحدات الإدارة المحلية.

مادة (١٧٧)

تكفل الدولة توفير ما تحتاجه الوحدات المحلية من معونة علمية، وفنية، وإدارية، ومالية، وتضمن التوزيع العادل للمرافق، والخدمات، والموارد، وتقريب مستويات التنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين هذه الوحدات، طبقاً لما ينظمه القانون.

مادة (١٧٨)

يكون للوحدات المحلية موازنات مالية مستقلة.

يدخل فى موارد ما تخصصه الدولة لها من موارد، والضرائب والرسوم ذات الطابع المحلى الأصلية، والإضافية، وتطبق فى تحصيلها القواعد، والإجراءات المتبعة فى تحصيل أموال الدولة. وكل ذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (١٧٩)

ينظم القانون شروط وطريقة تعيين أو انتخاب المحافظين، ورؤساء الوحدات الإدارية المحلية الأخرى، ويحدد اختصاصاتهم.

مادة (١٨٠)

تنتخب كل وحدة محلية مجلساً بالقتراع العام السرى المباشر، لمدة أربع سنوات، ويشترط فى المترشح أل يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية، وينظم القانون شروط الترشح الأخرى، وإجراءات الانتخاب، على أن يُخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة، على أل تقل نسبة تمثيل العمال والفالحين عن خمسين بالمائة من إجمالى عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك

النسبة تمثيلاً مناسباً للمسيحيين وذوى الإعاقة.

وتختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على السلطة التنفيذية من اقتراحات، وتوجيه أسئلة، وطلبات إحاطة، واستجوابات وغيرها، وفى سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية، على النحو الذى ينظمه القانون.

ويحدد القانون اختصاصات المجالس المحلية الأخرى، ومواردها المالية و ضمانات أعضائها واستقلالها.

مادة (١٨١)

قرارات المجلس المحلى الصادرة فى حدود اختصاصه نهائية،
وال يجوز تد 'السلطة التنفيذية فيها، إل لمنع تجاوز المجلس لهذه
الحدود، أو الإضرار بالمصلحة العامة، أو بمصالح المجالس المحلية
الأخرى.

وعند الخالف على اختصاص هذه المجالس المحلية للقرى أو
المراكز أو المدن، يفصل فيه المجلس المحلى للمحافظة. وفى حالة
الخالف على اختصاص المجالس المحلية للمحافظات، تفصل فيه على
وجه الاستعجال الجمعية العمومية لقسمى القوى والتشريع بمجلس
الدولة، وذلك كله وفقا لما ينظمه القانون.

مادة (١٨٢)

يضع كل مجلس محلى موازنته، وحسابه الختامى، على النحو
الذى ينظمه القانون.

مادة (١٨٣)

ال يجوز حل المجالس المحلية بإجراء إدارى شامل.
وينظم القانون طريقة حل أى منها، وإعادة انتخابه.

الفصل الثالث

السلطة القضائية

الفرع الأول

أحكام عامة

مادة (١٨٤)

السلطة القضائية مستقلة، تتوالها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، ويبين القانون صلاحياتها، والتدخل في شئون العدالة أو القضايا، جريمة ال تسقط بالتقادم.

مادة (١٨٥) (1)

تقوم كل جهة أو هيئة قضائية على شئونها، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المنظمة لشئونها، ويكون لكل منها موازنة مستقلة.

ويعين رئيس الجمهورية رؤساء الجهات والهيئات القضائية من بين أقدم سبعة من نوابهم، وذلك لمدة أربع سنوات، أو للمدة الباقية حتى بلوغه سن التقاعد، أيهما أقرب، ولمرة واحدة طوال مدة عمله، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون.

ويقوم على شئونها ال مُشتركة مجلس أعلى للجهات والهيئات القضائية، يرأسه رئيس الجمهورية، وبعضوية رئيس المحكمة الدستورية العليا، ورؤساء الجهات والهيئات القضائية، ورئيس محكمة استئناف

(1) مستبدلة بموجب الاستفتاء على تعديل الدستور الذي أجرى بالخارج أيام: 19، 20، 21، وبالدخل أيام: 20، 21، 22 من إبريل سنة 2019.

القاهرة، والنائب العام. ويكون للمجلس أمين عام، يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية للمدة التي يحددها القانون وبالتناوب بين الجهات أعضاء المجلس.

ويحل محل رئيس الجمهورية عند غيابه من يفوضه من رؤساء الجهات والهيئات القضائية.

ويختص المجلس بالنظر في شروط تعيين أعضاء الجهات والهيئات القضائية وترقيتهم وتأديبهم، ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين المنظمة لشئون هذه الجهات والهيئات، وتصدر قراراته بموافقة أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم رئيس المجلس.

مادة (١٨٦)

القضاة مستقلون غير قابلين للعزل، إل سلطان عليهم في عملهم لغير القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات، ويحدد القانون شروط وإجراءات تعيينهم، وإعاراتهم، وتقاعدهم، وينظم مساءلتهم تأديبياً، وال يجوز نديهم كلياً أو جزئياً إل للجهات وفي الأعمال التي يحددها القانون، وذلك كله بما يحفظ استقلال القضاء والقضاة وحيدتهم، ويحول دون تعارض المصالح. ويبين القانون الحقوق والواجبات والضمانات المقررة لهم.

ماد (١٨٧) ة

جلسات المحاكم علنية، إل إذا قررت المحكمة سريتها مراعاة للنظام العام، أو الآداب، وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية.

الفرع الثانى

القضاء والنيابة العامة

مادة (١٨٨)

يختص القضاء بالفصل فى كافة المنازعات والجرائم، عدا ما تختص به جهة قضائية أخرى، ويفصل دون غيره فى المنازعات المتعلقة بشئون أعضائه، ويدير شؤنه مجلس أعلى ينظم القانون تشكيله واختصاصاته.

مادة (١٨٩) (1)

النيابة العامة جزء ال يتجزأ من القضاء، تتولى التحقيق، وتحريك، ومباشرة الدعوى الجنائية عدا ما يستثنيه القانون، ويحدد القانون اختصاصاتها الأخرى.

ويتولى النيابة العامة نائب عام يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية من بين ثلاثة يرشحهم مجلس القضاء الأعلى، من بين نواب رئيس محكمة النقض، والرؤساء بمحاكم الاستئناف، والنواب العامين المساعدين، وذلك لمدة أربع سنوات، أو للمدة الباقية حتى بلوغه سن التقاعد، أيهما أقرب، ولمرة واحدة طوال مدة عمله.

(1) الفقرة الثانية مستبدلة بموجب الاستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى بالخارج أيام: 19، 20، 21، وبالداخل أيام: 20، 21، 22 من إبريل سنة 2019.

الفرع الثالث

قضاء مجلس الدولة

مادة (١٩٠) (1)

مجلس الدولة جهة قضائية مستقلة، يختص دون غيره بالفصل في المنازعات الإدارية، ومنازعات التنفيذ المتعلقة بجميع أحكامه، كما يختص بالفصل في الدعاوى والطعون التأديبية، ويتولى الإفتاء في المسائل القانونية للجهات التي يحددها القانون، ومراجعة مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية التي تحال إليه، ومراجعة مشروعات العقود التي يحددها ويحدد قيمتها القانون وتكون الدولة أو إحدى الهيئات العامة طرفاً فيها، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى.

(1) مستبدلة بموجب الاستفتاء على تعديل الدستور الذي أجرى بالخارج أيام: 19، 20، 21، وبالدخل أيام: 20، 21، 22 من إبريل سنة 2019.

الفصل الرابع

المحكمة الدستورية العليا

مادة (١٩١)

المحكمة الدستورية العليا جهة قضائية مستقلة، قائمة بذاتها، مقرها مدينة القاهرة، ويجوز في حالة الضرورة انعقادها في أى مكان آخر داخل البلد، بموافقة الجمعية العامة للمحكمة، ويكون لها موازنة مستقلة، يناقشها مجلس النواب بكامل عناصرها، وتدرج بعد إقرارها في الموازنة العامة للدولة رقماً واحداً، وتقوم الجمعية العامة للمحكمة على شئونها، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المتعلقة بشئون المحكمة.

مادة (١٩٢)
ة

تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين، واللوائح، وتفسير النصوص التشريعية، والفصل في المنازعات المتعلقة بشئون أعضائها، وفي تنازع الاختصاص بين جهات القضاء، والهيئات ذات الاختصاص القضائي، والفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أى جهة من جهات القضاء، أو هيئة ذات اختصاص قضائي، والآخر من جهة أخرى منها، والمنازعات المتعلقة بتنفيذ أحكامها، والقرارات الصادرة منها.

ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة، وينظم الإجراءات التى تتبع أمامها.

مادة (١٩٣) (1)

تؤلف المحكمة من رئيس، وعدد كاف من نواب الرئيس. وتؤلف هيئة

المفوضين بالمحكمة من رئيس، وعدد كاف من الرؤساء بالهيئة، والمستشارين، والمستشارين المساعدين.

ويختار رئيس الجمهورية رئيس المحكمة الدستورية العليا من بين أقدم خمسة نواب لرئيس المحكمة. ويعين رئيس الجمهورية نواب رئيس المحكمة من بين اثنين ترشح أحدهما الجمعية العامة للمحكمة ويرشح الآخر رئيس المحكمة. ويعيّن رئيس هيئة المفوضين وأعضاؤها بقرار

من رئيس الجمهورية بناءً على ترشيح رئيس المحكمة وبعد أخذ رأى
على
الجمعية العامة للمحكمة، وذلك كله على النحو المبين بالقانون.

مادة (١٩٤)

رئيس ونواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، ورئيس وأعضاء هيئة المفوضين بها، مستقلون وغير قابلين للعزل، وال سلطان عليهم فى عملهم لغير القانون، ويبين القانون الشروط الواجب توافرها فيهم، وتتولى المحكمة مساءلتهم تأديبياً، على الوجه المبين بالقانون، وتسرى بشأنهم جميع الحقوق والواجبات والضمانات المقررة لأعضاء السلطة القضائية.

(1) الفقرة الثالثة مستبدلة بموجب الاستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى بالخارج أيام: 19، 20، 21، وبالدخل

أيام: 20، 21، 22 من إبريل سنة 2019.

مادة (١٩٥)

تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا، وهي ملزمة للكافة وجميع سلطات الدولة، وتكون لها حجية مطلقة بالنسبة لهم.

وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار.

الفصل الخامس

الهيئات القضائية

مادة (١٩٦)

قضايا الدولة هيئة قضائية مستقلة، تتوب عن الدولة فيما يرفع منها أو عليها من دعاوى، وفى اقتراح تسويتها ودياً فى أى مرحلة من مراحل التقاضى، والإشراف الفنى على إدارات الشئون القانونية بالجهاز الإدارى للدولة بالنسبة للدعاوى التى تباشرها، وتقوم بصياغة مشروعات العقود التى تحال إليها من الجهات الإدارية وتكون الدولة طرفاً فيها، وذلك كله وفقاً لما ينظمه القانون.

ويحدد القانون اختصاصاتها الأخرى، ويكون أعضائها كافة الضمانات والحقوق والواجبات المقررة لأعضاء السلطة القضائية، وينظم القانون مساءلتهم تأديبياً.

مادة (١٩٧)

النيابة الإدارية هيئة قضائية مستقلة، تتولى التحقيق فى المخالفات الإدارية والمالية، وكذا التى تحال إليها ويكون لها بالنسبة لهذه المخالفات السلطات المقررة لجهة الإدارة فى توقيع الجزاءات التأديبية، ويكون الطعن فى قراراتها أمام المحكمة التأديبية المختصة بمجلس الدولة، كما تتولى تحريك ومباشرة الدعاوى والطعون التأديبية أمام محاكم مجلس الدولة، وذلك كله وفقاً لما ينظمه القانون.

ويحدد القانون اختصاصاتها الأخرى، ويكون أعضائها كافة الضمانات والحقوق والواجبات المقررة لأعضاء السلطة القضائية. وينظم القانون مساءلتهم تأديبياً.

الفصل السادس

المحاماة

مادة (١٩٨)

المحاماة مهنة حرة، تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة، وسيادة القانون، وكفالة حق الدفاع، ويمارسها المحامى مستقلاً، وكذلك محامو الهيئات وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام. ويتمتع المحامون جميعاً أثناء تأديتهم حق الدفاع أمام المحاكم بالضمانات والحماية التى تقررت لهم فى القانون مع سريانها عليهم أمام جهات التحقيق والاستدالل. ويحظر فى غير حالات التلبس القبض على المحامى أو احتجازه أثناء مباشرته حق الدفاع، وذلك كله على النحو الذى يحدده القانون.

الفصل السابع

الخبراء

مادة (١٩٩)

الخبراء القضائيون، وخبراء الطب الشرعي، والأعضاء الفنيون
بالشهر العقاري مستقلون في أداء عملهم، ويتمتعون بالضمانات
والحماية اللازمة لتأدية أعمالهم، على النحو الذي ينظمه القانون.

الفصل الثامن

القوات المسلحة والشرطة

الفرع الأول

القوات المسلحة

مادة (٢٠٠) (1)

القوات المسلحة ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد، والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، وصون الدستور والديمقراطية، والحفاظ على المقومات الأساسية للدولة ومدنيتها، ومكتسبات الشعب وحقوق وحريات الأفراد. والدولة وحدها هي التي تنشئ هذه القوات، ويحظر على أى فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية.

ويكون للقوات المسلحة مجلس أعلى، على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (٢٠١)

وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعين من بين ضباطها.

مادة (٢٠٢)

ينظم القانون التعبئة العامة، ويبين شروط الخدمة، والترقية، والتقاعد فى القوات المسلحة.

(1) الفقرة الأولى مستبدلة بموجب الاستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى بالخارج أيام: 19، 20، 21، وبداخل أيام: 20، 21، 22 من إبريل سنة 2019.

وتختص اللجان القضائية لضباط وأفراد القوات المسلحة، دون غيرها، بالفصل في كافة المنازعات الإدارية الخاصة بالقرارات الصادرة في شأنهم، وينظم القانون قواعد وإجراءات الطعن في قرارات هذه اللجان.

الفرع الثاني

مجلس الدفاع الوطنى

مادة (٢٠٣)

ينشأ مجلس الدفاع الوطنى، برئاسة رئيس الجمهورية، وعضوية رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ووزراء الدفاع، والخارجية، والمالية، والداخلية، ورئيس المخابرات العامة، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة، وقادة القوات البحرية، والجوية، والدفاع الجوى، ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، ومدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع.

ويختص بالنظر فى الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد، وسالمتها، ومناقشة موازنة القوات لمسلحة، وتدرج رقماً واحداً فى الموازنة العامة للدولة، ويؤخذ رأيه فى مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة.

ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى. وعند مناقشة

الموازنة، يُضم رئيس هيئة الشئون المالية للقوات

المسلحة، ورئيساً لجنتى الخطة والموازنة، والدفاع والأمن القومى بمجلس النواب.

ولرئيس الجمهورية أن يدعو من يرى من المختصين، والخبراء لحضور اجتماع المجلس دون أن يكون له صوت معدود.

الفرع الثالث

القضاء العسكرى

مادة (٢٠٤) (1)

القضاء العسكرى جهة قضائية مستقلة، يختص دون غيره بالفصل فى كافة الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة وضباطها وأفرادها ومن فى حكمهم، والجرائم المرتكبة من أفراد المخابرات العامة أثناء وبسبب الخدمة.

وال يجوز محاكمة مدنى أمام القضاء العسكرى، إل فى الجرائم التى تمثل اعتداً على المنشآت العسكرية أو مرشكات القوات المسلحة أو ما فى حكمها أو المنشآت التى تتولى حمايتها، أو المناطق العسكرية أو الحدودية المقررة كذلك، أو معداتها أو مركباتها أو أسلحتها أو ذخائرها أو وثائقها أو أسرارها العسكرية أو أموالها العامة. أو المصانع الحربية، أو الجرائم المتعلقة بالتجنيد، أو الجرائم التى تمثل اعتداً مباشراً على ضباطها أو أفرادها بسبب تأدية أعمال وظائفهم.

ويحدد القانون تلك الجرائم، ويبين اختصاصات القضاء العسكرى الأخرى.

وأعضاء القضاء العسكرى مستقلون غير قابلين للعزل، وتكون لهم كافة الضمانات والحقوق والواجبات المقررة لأعضاء السلطة القضائية.

(1) الفقرة الثانية مستبدلة بموجب استفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى بالخارج أيام: 19، 20، 21، وبالدخل

أيام: 20، 21، 22 من إبريل سنة 2019.

الفرع الرابع

مجلس الأمن القومي

مادة (٢٠٥)

ينشأ مجلس لأمن القومى برئاسة رئيس الجمهورية، وعضوية رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ووزراء الدفاع، والداخلية، والخارجية، والمالية، والعدل، والصحة، والتصالات، والتعليم، ورئيس المخابرات العامة، ورئيس لجنة الدفاع والأمن القومى بمجلس النواب.

ويختص بإقرار استراتيجيات تحقيق أمن البلاد، ومواجهة حالات الكوارث، والزمات بشتى أنواعها، واتخاذ ما يلزم الحتوائها، وتحديد مصادر الأخطار على الأمن القومى المصرى فى الداخل، والخارج، والإجراءات اللازمة للتصدى لها على المستويين الرسمى والشعبى.

وللمجلس أن يدعو من يرى من ذوى الخبرة والختصاص لحضور اجتماعه، دون أن يكون لهم صوت معدود.

ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى، ونظام عمله.

الفرع الخامس

الشرطة

مادة (٢٠٦)

الشرطة هيئة مدنية نظامية، في خدمة الشعب، ووالؤها له، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن، وتسهر على حفظ النظام العام، والآداب العامة، وتلتزم بما يفرضه عليها الدستور والقانون من واجبات، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتكفل الدولة أداء أعضاء هيئة

الشرطة لواجباتهم، وينظم القانون الضمانات الكفيلة بذلك.

مادة (٢٠٧)

يُشكل مجلس أعلى للشرطة من بين أقدم ضباط هيئة الشرطة، ورئيس إدارة الفتوى المختص بمجلس الدولة، ويختص المجلس بمعاونة وزير الداخلية في تنظيم هيئة الشرطة وتسيير شئون أعضائها، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى، ويؤخذ رأيه في أية قوانين تتعلق بها.

الفصل التاسع

الهيئة الوطنية للانتخابات

مادة (٢٠٨)

الهيئة الوطنية للانتخابات هيئة مستقلة، تختص دون غيرها بإدارة الاستفتاءات، والانتخابات الرئاسية، والنيابية، والمحلية، بدءاً من إعداد قاعدة بيانات الناخبين وتحديثها، واقتراح تقسيم الدوائر، وتحديد ضوابط الدعاية والتمويل، والإنفاق الانتخابي، والإعلان عنه، والرقابة عليها، وتيسير إجراءات تصويت المصريين المقيمين في الخارج، وغير ذلك من الإجراءات حتى إعلان النتيجة.

وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (٢٠٩)

يقوم على إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات مجلس مكون من عشرة أعضاء يُنتدبون ندباً كلياً بالتساوى من بين نواب رئيس محكمة النقض، ورؤساء محاكم الاستئناف، ونواب رئيس مجلس الدولة، وهيئة قضايا الدولة، والنيابة الإدارية، يختارهم مجلس القضاء الأعلى، والمجالس الخاصة للجهات والهيئات القضائية المتقدمة بحسب الأحوال، من غير

أعضائها، ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية. ويكون نديهم للعمل بالهيئة ندباً كلياً لدورة واحدة مدتها ست سنوات، وتكون رئاستها ألقدم أعضائها من محكمة النقض.

ويتجدد نصف عدد أعضاء المجلس كل ثالث سنوات.

والهيئة أن تستعين بمن ترى من الشخصيات العامة المستقلة، والمتخصصين، وذوى الخبرة فى مجال الانتخابات دون أن يكون لهم حق التصويت.

يكون للهيئة جهاز تنفيذى دائم يحدد القانون تشكيله، ونظام العمل به، وحقوق وواجبات أعضائه وضمائهم، بما يحقق لهم الحياد والاستقلال والنزاهة.

مادة (٢١٠)

يتولى إدارة الاقتراع، والفرز فى الاستفتاءات، والانتخابات أعضاء تابعون للهيئة تحت إشراف مجلس إدارتها، ولها أن تستعين بأعضاء من الهيئات القضائية.

ويتم الاقتراع، والفرز فى الانتخابات، والاستفتاءات التى تجرى فى السنوات العشر التالية لتاريخ العمل بهذا الدستور، تحت إشراف كامل من أعضاء الجهات والهيئات القضائية، وذلك على النحو المبين بالقانون.

وتختص المحكمة الإدارية العليا بالفصل فى الطعون على قرارات الهيئة المتعلقة بالاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية ونتائجها، ويكون الطعن على انتخابات المحليات أمام محكمة القضاء الإدارى. ويحدد القانون مواعيد الطعن على هذه القرارات على أن يتم الفصل فيه بحكم نهائى خال عشر أيام من تاريخ قيد الطعن.

الفصل العاشر

المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

مادة (٢١١)

المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري، وموازنتها مستقلة.

ويختص المجلس بتنظيم شئون الإعلام المسموع والمرئي، وتنظيم الصحافة المطبوعة، والرقمية، وغيرها.

ويكون المجلس مسئولاً عن ضمان وحماية حرية الصحافة والإعلام المقررة بالدستور، والحفاظ على استقلالها وحيادها وتعدديتها وتنوعها، ومنع الممارسات الاحتكارية، ومراقبة سالمة مصادر تمويل المؤسسات الصحفية والإعلامية، ووضع الضوابط والمعايير اللازمة لضمان التزام الصحافة ووسائل الإعلام بأصول المهنة وأخلاقياتها، ومقتضيات الأمن القومي، وذلك على الوجه المبين في القانون.

يحدد القانون تشكيل المجلس، ونظام عمله، والأوضاع الوظيفية

للعاملين فيه.

ويؤخذ رأى المجلس فى مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عمله.

مادة (٢١٢)

الهيئة الوطنية للصحافة هيئة مستقلة، تقوم على إدارة المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة وتطويرها، وتنمية أصولها، وضمان تحديثها واستقلالها، وحيادها، والتزامها بأداء مهنة، وإداري، واقتصادي رشيد.

ويحدد القانون تشكيل الهيئة، ونظام عملها، والأوضاع الوظيفية
للعاملين فيها.
ويؤخذ رأى الهيئة فى مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة
بمجال عملها.

مادة (٢١٣)

الهيئة الوطنية لإلعالء هيئة مستقلة، تقوم على إدارة المؤسسات
العالمية المرئية والإذاعية والرقمية المملوكة للدولة، وتطويرها،
وتتنمية أصولها، وضمان استقلالها وحيادها، والتزامها بأداء مهنى،
وإدارى، واقتصادى رشيد.
ويحدد القانون تشكيل الهيئة، ونظام عملها، والأوضاع الوظيفية
للعاملين فيها.
ويؤخذ رأى الهيئة فى مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة
بمجال عملها.

الفصل الحادى عشر
المجالس القومية
والهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية

الفرع الأول
المجالس القومية

مادة (٢١٤)

يحدد القانون المجالس القومية المستقلة، ومنها المجلس القومى لحقوق الإنسان، والمجلس القومى للمرأة، والمجلس القومى للطفولة والأمومة، والمجلس القومى لأشخاص ذوى الإعاقة، ويبين القانون كيفية تشكيل كل منها، واختصاصاتها، وضمانات استقلال وحياد أعضائها، ولها الحق فى بمجال عملها.

وتتمتع تلك المجالس بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفنى والمالى والإدارى، ويُؤخذ رأيها فى مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بها، وبمجال أعمالها.

الفرع الثانى

الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية

مادة (٢١٥)

يحدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية. وتتمتع تلك الهيئات والأجهزة بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال الفنى والمالى والإدارى، ويؤخذ رأيها فى مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها. وتعد من تلك الهيئات والأجهزة البنك المركزى والهيئة العامة للرقابة المالية، والجهاز المركزى للمحاسبات، وهيئة الرقابة الإدارية.

مادة (٢١٦)
ة

يصدر بتشكيل كل هيئة مستقلة أو جهاز رقابى قانون، يحدد اختصاصاتها، ونظام عملها، وضمانات استقلالها، والحماية اللازمة أعضائها، وسائر أوضاعهم الوظيفية، بما يكفل لهم الحياد والاستقلال. يعين رئيس الجمهورية رؤساء تلك الهيئات والأجهزة بعد موافقة مجلس النواب بأغلبية أعضائه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، وال يُعفى أي منهم من منصبه إل ويحظر عليهم ما يحظر على الوزراء.

مادة (٢١٧)

تقدم الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، تقارير سنوية إلى كل من رئيس الجمهورية، ومجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء، فور صدورها.

وعلى مجلس النواب أن ينظرها، ويتخذ الإجراء المناسب حيالها
فى مدة ال تجاوز أربعة أشهر من تاريخ ورودها إليه، وتنشر هذه
التقارير على الرأى العام.

وتبلغ الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، سلطات التحقيق
المختصة بما تكتشفه من دائل على ارتكاب مخالفات، أو جرائم، وعليها أن تتخذ الإلزم حيال
تلك التقارير خال مدة محددة، وذلك كله وفقاً
أحكام القانون.

ماد (٢١٨) ة

تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات المستقلة
والأجهزة الرقابية المختصة بذلك.
وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة
والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة
العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية
الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة
المعنية، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (٢١٩)

يتولى الجهاز المركزى للمحاسبات الرقابة على أموال الدولة،
والشخص الاعتبارية العامة، والجهات الأخرى التى يحددها القانون،
ومراقبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة، ومراجعة
حساباتها الختامية.

مادة (٢٢٠)

يختص البنك المركزى بوضع السياسات النقدية والائتمانية
والمصرفية، ويشرف على تنفيذها، ومراقبة أداء الجهاز المصرفى، وله
وحده حق إصدار النقد، ويعمل على سلامة النظام النقدى والمصرفى
واستقرار الأسعار فى إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، على
النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (٢٢١) ة

تختص الهيئة العامة للرقابة المالية بالرقابة والإشراف على
السواق والأدوات المالية غير المصرفية، بما فى ذلك أسواق رأس
المال وبورصات العقود الآجلة وأنشطة التأمين، والتمويل العقارى،
والتأجير التامويلى، والتخصيم والتوريق، وذلك على النحو
الذى ينظمه القانون.

الباب السادس

الأحكام العامة والانتقالية⁽¹⁾

مادة (٢٢٢)

مدينة القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية.

مادة (٢٢٣)

العلم الوطنى لجمهورية مصر العربية مكون من ثلاثة ألوان هي
الأسود، والأبيض، والأحمر، وبه نسر مأخوذ عن "نسر صالح الدين"
باللون الأصفر الذهبى، ويحدد القانون شعار
الجمهورية، وأوسمتها،
وشاراتها، وخاتمها، ونشيدها الوطنى.

وإهانة العلم المصرى جريمة يعاقب عليها القانون.

مادة (٢٢٤)

كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور الدستور، يبقى نافذاً، وال يجوز
تعديلها، وال إلغاؤها إل وفقاً للقواعد، والإجراءات
المقررة فى الدستور.

وتلتزم الدولة بإصدار القوانين المنفذة لأحكام هذا الدستور.

مادة (٢٢٥)

تنشر القوانين فى
الجريدة الرسمية خالل خمسة عشر يوماً من
تاريخ إصدارها، ويُعمل بها بعد ثلاثين يوماً
من اليوم التالى لتاريخ
نشرها، إل إذا حددت لذلك ميعاداً آخر.

(1) ُحذف عنوانا الفصلين الأول والثانى من هذا الباب بموجب الستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى بالخارج أيام: 19، 20، 21، وبالداخل أيام: 20، 21، 22، من إبريل سنة 2019.

وال تسرى أحكام القوانين إل على ما يقع من تاريخ العمل بها،
ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية والضريبية، النص في القانون
على خالف ذلك، بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

مادة (٢٢٦)

لرئيس الجمهورية، أو لـ خمس أعضاء مجلس النواب، طلب تعديل
مادة، أو أكثر من مواد الدستور، ويجب أن يُذكر في الطلب المواد
المطلوب تعديلها، وأسباب التعديل.

وفي جميع الأحوال، يناقش مجلس النواب طلب التعديل خالل
ثالثين يوماً من تاريخ تسلمه، ويصدر المجلس قراره بقبول طلب التعديل
كلياً، أو جزئياً بأغلبية أعضائه.

وإذا رُفض الطلب ال يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل
حلول دور انعقاد التالى.

وإذا وافق المجلس على طلب التعديل، يناقش نصوص المواد
المطلوب تعديلها بعد ستين يوماً من تاريخ الموافقة، فإذا وافق على
التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس، يُعزى الشعب الستفتاءه عليه
خالل ثالثين يوماً من تاريخ صدور هذه الموافقة، ويكون التعديل نافذاً من تاريخ إعلان
النتيجة، وموافقة أغلبية عدد الأصوات الصحيحة
للمشاركين فى الستفتاء.

وفي جميع الأحوال، ال يجوز تعديل النصوص المتعلقة بإعادة
انتخاب رئيس الجمهورية، أو بمبادئ الحرية، أو المساواة، ما لم يكن
التعديل متعلقاً بالمزيد من الضمانات.

مادة (٢٢٧)

يشكل الدستور بدبياجته وجميع نصوصه نسيجاً مترابطاً، وكالاً ال
يتجزأ، وتتكامل أحكامه فى وحدة عضوية متماسكة.

مادة (٢٢٨)

تتولى اللجنة العليا للانتخابات، ولجنة الانتخابات الرئاسية القائمتين فى تاريخ العمل بالدستور،
الإشراف الكامل على أول انتخابات تشريعية، ورئاسية تالية للعمل به، وتؤول إلى الهيئة الوطنية
لانتخابات
فور تشكيلها أموال اللجنتين.

مادة (٢٢٩)

تكون انتخابات مجلس النواب التالية لتاريخ العمل بالدستور وفقاً
أحكام المادة (١٠٢) منه.

**مادة (٢٣٠)
ة**

يجرى انتخاب رئيس الجمهورية أو مجلس النواب وفقاً لما ينظمه
القانون على أن تبدأ إجراءات الانتخابات الأولى منها خاللاً مدة ال تقل
عن ثلثين يوماً وال تتجاوز التسعين يوماً من تاريخ العمل بالدستور.

وفى جميع الأحوال تبدأ الإجراءات الانتخابية التالية خاللاً مدة ال
تجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بالدستور.

مادة (٢٣١)

تبدأ مدة الرئاسة التالية للعمل بهذا الدستور من تاريخ إعلان
النتيجة النهائية للانتخابات.

مادة (٢٣٢)

يستمر رئيس الجمهورية المؤقت في مباشرة السلطات المقررة لرئيس الجمهورية في الدستور حتى أداء رئيس الجمهورية المنتخب اليمين الدستورية.

**مادة (٢٣٣)
ة**

إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية المؤقت لسلطاته، حل محله رئيس مجلس الوزراء.

وعند خلو منصب رئيس الجمهورية المؤقت للاستقالة، أو الوفاة، أو العجز الدائم عن العمل، أو ألى سبب آخر، حل ذاتها أقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا.

مادة (٢٣٤) (١)

يكون تعيين وزير الدفاع بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

مادة (٢٣٥)

يصدر مجلس النواب في أول دور انعقاد له بعد العمل بهذا الدستور قانوناً لتنظيم بناء وترميم الكنائس، بما يكفل حرية ممارسة المسيحيين لشعائهم الدينية.

(١) مستبدلة بموجب استفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى بالخارج أيام: 19، 20، 21، وبالدخل أيام: 20،

21، 22 من إبريل سنة 2019.

مادة (٢٣٦)

تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية، والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة، وذلك بمشاركة أهلها في مشروعات التنمية وفي أولوية الاستفادة منها، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلي، خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

وتعمل الدولة على وضع وتنفيذ مشروعات تعيد سكان النوبة إلى مناطقهم الأصلية وتتميتها خلال عشر سنوات، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (٢٣٧)

تلتزم الدولة بمواجهة الإرهاب، بكافة صورته وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله باعتباره تهديداً للوطن والمواطنين، مع ضمان الحقوق والحريات العامة.

وينظم القانون أحكام وإجراءات مكافحة الإرهاب والتعويض العادل عن الأضرار الناجمة عنه وبسببه.

مادة (٢٣٨)

تضمن الدولة تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدالت الإنفاق الحكومى على التعليم، والتعليم العالى، والصحة، والبحث العلمى المقررة فى هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به، على أن تلتزم به كاملاً فى موازنة الدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.

وتلتزم الدولة بمد التعليم الإلزامى بطريقة تدريجية حتى تمام المرحلة الثانوية تكتمل في العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦.

مادة (٢٣٩)

يصدر مجلس النواب قانونا بتنظيم قواعد نذب القضاة وأعضاء الجهات والهيئات القضائية، بما يضمن إلغاء النذب الكلى والجزئى لغير الجهات القضائية أو اللجان ذات الاختصاص القضائى أو إدارة شئون العدالة أو الإشراف على الانتخابات، وذلك خال مدة ال تتجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور.

مادة (٢٤٠)

تكفل الدولة توفير المكاينات المادية والبشرية المتعلقة باستئناف الأحكام الصادرة فى الجنايات، وذلك خال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وينظم القانون ذلك.

مادة (٢٤١)

يلتزم مجلس النواب فى أول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور بإصدار قانون للعدالة التنقلية يكفل كشف الحقيقة، والمحاسبة، واقتراح أطر المصالحة الوطنية، وتعويض الضحايا، وذلك وفقاً للمعايير الدولية.

مادة (٢٤١ مكرراً^(١))

تنتهى مدة رئيس الجمهورية الحالى بانقضاء ست سنوات من تاريخ إعلان انتخابه رئيساً للجمهورية فى ٢٠١٨، ويجوز إعادة انتخابه لمرة تالية.

(١) مضافة بموجب الستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى بالخارج أيام: 19، 20، 21، وبالدخل أيام: 20، 21، 22 من إبريل سنة 2019.

مادة (٢٤٢)

يستمر العمل بنظام الإدارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه في الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه، ودون إخلال بأحكام ماد (١٨٠) (من هذا الدستور.
ة

مادة (٢٤٣) (1)

تعمل الدولة على تمثيل العمال والفلاحين تمثيلاً مائماً في مجلس النواب، وذلك على النحو الذى يُحدده القانون.

مادة (٢٤٤) (2)

تعمل الدولة على تمثيل الشباب والمسيحيين والأشخاص ذوى الإعاقة والمصريين المقيمين فى الخارج تمثيلاً مائماً فى مجلس النواب، وذلك على النحو الذى يحدده القانون.

مادة (٢٤٤ مكرراً) (3)

يسرى حكم الفقرة الأولى من مادة ١٠٢ المعدلة اعتباراً من الفصل التشريعى التالى للفصل القائم.

مادة (٢٤٥)

ينقل العاملون بمجلس الشورى الموجودون بالخدمة فى تاريخ العمل بالدستور إلى مجلس النواب، بذات درجاتهم، وأقدمياتهم التى يشغلونها فى هذا التاريخ، ويحتفظ لهم بالمرتبات، والبدالت، والمكافآت، وسائر الحقوق المالية المقررة لهم بصفة شخصية، وتؤول إلى مجلس النواب أموال مجلس الشورى كاملة.

(1)، (2) مستبدلتان بموجب الستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى بالخارج أيام: 19، 20، 21، وبالدخل أيام:

20، 21، 22 من إبريل سنة 2019.

(3) مضافة بموجب الستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى بالخارج أيام: 19، 20، 21، وبالدخل أيام: 20، 21،

22 من إبريل سنة 2019.

مادة (٢٤٦)

يُلغى الإعلان الدستوري الصادر في الخامس من يولية سنة ٢٠١٣، والإعلان الدستوري الصادر في الثامن من يوليو سنة ٢٠١٣، وأي نصوص دستورية أو أحكام وردت في الدستور الصادر سنة ٢٠١٢ ولم تتناولها هذه الوثيقة الدستورية تعتبر ملغاة من تاريخ العمل بها، ويبقى نافذاً ما ترتب عليها من آثار.

مادة (٢٤٧)

يُعمل بهذه الوثيقة الدستورية من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليها في الاستفتاء، وذلك بأغلبية عدد الأصوات الصحيحة للمشاركين فيه.

الباب السابع

مجلس الشيوخ⁽¹⁾

مادة (٢٤٨)

يختص مجلس الشيوخ بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بتوسيد دعائم الديمقراطية، ودعم السالم الاجتماعى والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعميق النظام الديموقراطى، وتوسيع مجالته.

مادة (٢٤٩)

يؤخذ رأى مجلس الشيوخ فيما يأتى:

- الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور.
- مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التى تتعلق بحقوق السيادة.

- مشروعات القوانين ومشروعات القوانين المكملة للدستور التى تحال إليه من رئيس الجمهورية أو مجلس النواب.

- ما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها فى الشئون العربية أو الخارجية.

ويبلغ المجلس رأيه فى هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس

النواب.

(1) مضاف بموجب الاستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى بالخارج أيام: 19، 20، 21، وبالدخل أيام: 20، 21، 22 من إبريل سنة 2019.

مادة (٢٥٠)

يُشكل مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يُحدده القانون على ألا يقل عن (١٨٠) عضواً.

وتكون مدة عضوية مجلس الشيوخ خمس سنوات، تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ويجرى أول اجتماع له، ويجرى الانتخاب للمجلس الجديد خلال الستين يوماً السابقة على انتهاء مدته.

وينتخب ثلثا أعضائه بالقتراع العام السرى المباشر، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي. ويجرى انتخاب وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ على النحو الذى ينظمه القانون.

مادة (٢٥١)

يشترط فيمن يترشح لعضوية مجلس الشيوخ أو من يعين فيه أن يكون مصرياً، متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، حاصلًا على مؤهل جامعى أو ما يعادله على الأقل، وأل تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن خمس وثلاثين سنة ميلادية.

ويبين القانون شروط الترشح الأخرى، ونظام الانتخاب، وتقسيم الدوائر الانتخابية، بما يُراعى التمثيل العادل للسكان والمحافظات، ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابى الفردى، أو القائمة، أو الجمع بأى نسبة بينهما.

مادة (٢٥٢)

ال يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس النواب.

مادة (٢٥٣)

رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة غير مسئولين أمام مجلس الشيوخ.

مادة (٢٥٤)

تسرى في شأن مجلس الشيوخ الأحكام الواردة بالدستور في المواد ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، (١٢١ / فقرة ١، ٢)، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧. وذلك فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة في هذا الباب، وعلى أن يباشر الاختصاصات المقررة في المواد المذكورة مجلس الشيوخ ورئيسه.

الفهرس

الصفحة	المواد	الموضوع
1		ديباجة وثيقة الدستور.....
6	6 - 1	الباب الأول: الدولة.....
8	50 - 7	الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع.....
8	26 - 7	الفصل الأول: المقومات الاجتماعية.....
15	46 - 27	الفصل الثاني: المقومات الاقتصادية.....
22	50 - 47	الفصل الثالث: المقومات الثقافية.....
24	93 - 51	الباب الثالث: الحقوق والحريات والواجبات العامة.....
39	100 - 94	الباب الرابع: سيادة القانون .
41	221 - 101	الباب الخامس: نظام الحكم.....
41	138 - 101	الفصل الأول: السلطة التشريعية (مجلس النواب) .
55	183 - 139	الفصل الثاني: السلطة التنفيذية.....
55	162 - 139	الفرع الأول: رئيس الجمهورية.....
65	174 - 163	الفرع الثاني: الحكومة.....
70	183 - 175	الفرع الثالث: الإدارة المحلية.....
73	190 - 184	الفصل الثالث: السلطة القضائية.....
73	187 - 184	الفرع الأول: أحكام عامة.....
75	189 - 188	الفرع الثاني: القضاء والنيابة العامة.....
76	190	الفرع الثالث: قضاء مجلس الدولة.....
77	195 - 191	الفصل الرابع: المحكمة الدستورية العليا.....

الصفحة	المواد	الموضوع
80	197 - 196	الفصل الخامس: الهيئات القضائية.....
81	198	الفصل السادس: المحاماة.....
82	199	الفصل السابع: الخبراء.....
83	207 - 200	الفصل الثامن: القوات المسلحة والشرطة.....
83	202 - 200	الفرع الأول: القوات المسلحة.....
84	203	الفرع الثاني: مجلس الدفاع الوطنى.....
85	204	الفرع الثالث: القضاء العسكرى.....
86	205	الفرع الرابع: مجلس الأمن القومى.....
87	207 - 206	الفرع الخامس: الشرطة.....
88	210 - 208	الفصل التاسع: الهيئة الوطنية للانتخابات.....
90	213 - 211	الفصل العاشر: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام...
92	221 - 214	الفصل الحادى عشر: المجالس القومية والهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية.....
92	214	الفرع الأول: المجالس القومية.....
93	221 - 215	الفرع الثانى: الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية.
96	247 - 222	الباب السادس: الأحكام العامة والانتقالية.....
104	254 - 248	الباب السابع: مجلس الشيوخ .
107		الفهرس .